A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/44/PV.6
3 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد مدريغال نيتو	(كوستاريكا)
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد أندريس رودريغيز ، رئيس جمهورية باراغواي
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقى كلمة كل من :
  - السيد شفاردنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
  - السيد دوماس (فرنسا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64118/A ٢٣١٥ذ(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

خطاب السيد أندريس رودريغيز ، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي .

اصطحب السيد أندريس رودريغيز ، رئيس جمهورية باراغواي إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية باراغواي ، فخامة السيد أندريس رودريغيز ، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس رودريغيز (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أبدأ كلمتي أمام الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعبير عن غبطتي العميقة لكوني حاضرا في هذا المحفل ، الذي يحمل مغزى عميقا في العالم السياسي المعاصر .

أود أن أعرب عن بالغ احترامي لكم أيها الجنرال جوزف أ. غاربا ، رئيس الجمعية العامة وممثل جمهورية نيجيريا ، وعن تمنياتي بنجاح أعمال الجمعية التي تجري تحت قيادتكم المقتدرة والمجرّبة .

كما أود أن أوجه تحياتي القلبية للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، المندوب اللامع للأمريكتين ، الذي عمل الكثير من أجل توحيد أمم العالم والذي يستأهل اعجابنا وامتناننا .

بالنيابة عن شعب باراغواي ، وبالأصالة عن نفسي ، أود أن أعرب عن التقدير والاحترام لكل الشعوب الممثلة هنا بكل كرامة . وأُعرب أيضا عن أفضل تمنياتنا لقادتهم وعن أملنا في تحقيق السلام والازدهار للجنس البشري بأسره باتباع طريق الحرية والعدالة الرحب .

منذ اليوم الأول لتأسيس الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، سعت باراغواي إلى أن تظل مخلصة للمبادئ السامية للميثاق ، وخاصة تلك الأعمال التي تضمن التسوية السلمية

للنزاعات ، والتقدم الثابت للازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعود بالنفع على كل بلد في العالم ، والتساوي بين كل الدول في ظل القانون ، وتقرير المصير لكل الشعوب ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى .

إننا نشعر بالسرور إذ نشير إلى أنه في السنة الماضية ، وفيما انقضى من هذه السنة ، قد تسنى وضع حد للأعمال العدائية في الخليج الفارسي ، والاتفاق على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وتعزيز اتفاقات السلام بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا .

بمثل هذه الحصيلة المفرحة التي تقوي إيماننا بالقدرة والإرادة على خلق مجتمع دولي قائم على العقل وليس القوة ، نشق بأن كل أمم العالم ستلتزم ، حسبما تنص عليه المادة (١) من ميثاق سان فرنسيسكو ، بالقرار ب :

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ..."

لذلك ننظر بقلق عميق إلى العنف السائد في مناطق مختلفة من كوكبنا ، هذا العنف الذي يحركه التحيُّز العنصري أو النظريات التي تؤدي إلى تمييز ضار وخطر . إننا نتطلع بحرارة إلى اليوم الذي نضع فيه حدا للحروب والصراعات والاضطهادات القاسية التي أصبحت مصدرا دائما للبلايا في بعض مناطق العالم .

لا وقت للهدر قبل أن يعود العقل إلى رشده وتتوج الجهود المبذولة لإزالة آخر بقايا الحقد المؤسسي من حضارتنا الذي يُهدد بإبطال المادة الأولى (١) من الميثاق التي أشرت إليها .

في هذا الإطار ، نود الإعراب عن تأييدنا للجهود المبذولة لتوحيد كوريا ، ونرجو إيجاد حل للصراع الذي طال أمده في ناميبيا .

يحزننا أننا وجدنا في أمريكا ، وهي القارة المرتبطة ارتباطا وثيقا بعواطفنا والماثلة دائما في أذهاننا ، أن من الصعب أن نوقف الحرب الاخوية التي لا نهاية لها والتي تدمر كل شيء وتملأ الارض بالخراب والدمار وتجلل بالسواد تاريخ دول شقيقة . وتتجه أذهاننا بصورة خاصة إلى السلفادور . فما من جهد - سواء كان كبيرا أو صغيرا ، بسيطا أو عبقريا ، مؤقتا أو دائما سيذهب سدى إذا كنا نريد وقف نزيف الدماء في تلك الدولة الشقيقة وغيرها حيث يطغى صوت المدافع على كل صوت آخر هذه الايام .

إن الرعب الناجم عن أعمال الإرهاب الحديثة يماثل في روعه رعب الحرب التقليدية بين الدول أو بين الاهالي . واليوم ، يمكن لآفة الإرهاب أن تبرز في أي مكان لتشوه تقاليد الشرف لاية أمة . إن الإرهاب لا يعرف الحدود ، وحتى لو كنت أقصّر بعدم ذكر معاناة بلدان أخرى ، فلابد لي من أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع اسبانيا وبيرو وكولومبيا . إننا نقدر حق التقدير التضحيات المبررة والمؤلمة التي تقدمها حكومات هذه البلدان لمكافحة الممارسة الإرهابية البشعة وغير الإنسانية ، ووضع نهاية لها بالوسائل القانونية مع احترام حقوق الإنسان .

إننا نتضامن من أعماق قلوبنا مع كولومبيا . وبمشاعر من الاعماق نود أن نعرب عن تأييدنا الصادق للقرار الشجاع المتسم بالتصميم الذي اتخذه رئيسها الدكتور فيرغيليو باركو بمواصلة الكفاح الذي يخوضه بلده دون هوادة في هذا الوقت مكافحا من أجل بقائه في حد ذاته .

دعوني أوضح بجلاء ، أننا بقدر ما ندين إرهاب العصابات المسلحة الخارجة على القانون ، فإننا ندين من قلوبنا الإرهاب المفروض من جانب الدولة . فمأساة ميدان تيانانمن وحالات الإعدام التي جرت بأمر من محاكم الشعب تستحق هي الاخرى اشمئزازنا الصادق والنابع من القلب .

إننا نقف إلى جانب كولومبيا وغيرها من الدول دون أي تحفظ في شجب الاتجار الشائن غير المشروع بالمخدرات بكل ما نملك من قوة . وإنني أغتنم هذه الفرصة لاعلن أمام الجمعية العامة أن باراغواي تؤيد وستواصل التأييد ، بوصف ذلك مسألة ذات

أولوية عليا ، جميع المبادرات والتدابير التي قد يلزم اتخاذها في إطار المجتمع الدولي من أجل القضاء ، دون رحمة ، على الاتجار الشائن غير المشروع بالمخدرات .

ففي بلادي ، التي لم تنج من هذا البلاء ، نقوم بتدمير الحقول التي زرع فيها الحشيش بمجرد العلم بعمليات إنتاجها السرية ، برشها من الجو باستخدام طائرات وفّرتها حكومة الولايات المتحدة . واتخذنا خطوات فورية لاستئصال كل مؤشر من مؤشرات الاتجار في المخدرات . ولن تسمح حكومتي باستخدام أراضي باراغواي لنقل المخدرات وانتقال تجار المخدرات عبرها ، وسنستخدم ، في حدود ما يفرضه الاقتصاد علينا من قيود ، كل وسيلة ممكنة لمنع هذه الظاهرة واستئصالها .

أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى جميع الدول الأعضاء تقديم أوسع أنواع التعاون وأكثرها إيجابية لنحقق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا . وأود أيضا أن أعلن أننا نشاطر ، بتفاؤل وتعاطف ، الرئيس بوش قراره في أن يقود الحرب على المخدرات على صعيد العالم بأسره .

قبل أن أنتقل إلى تناول قضايا دولية أخرى استرعت انتباهنا ويتعين علينا مناقشتها ، أود أن أشير إلى بلدي ، باراغوا ، حيث وقعت تطورات معينة معروفة للجميع غيّرت القنوات السياسية منذ ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ . ولهذه التغيرات أثر مباشر على بعض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، وهي مبادئ في صميم أهداف الأمم المتحدة الرئيسية وربما كانت ترسم الطريق إلى المصير نفسه . من البديهيات المعروفة جيدا أن تاريخ الأمم نادرا ما يسير وفقا لما تفترضه العلوم السياسية ، ذلك أن الأوضاع تنشأ في ظل ظروف غير مواتية ويصعب تصحيحها . وفي باراغواي ، كنا ندرك إدراكا تاما الحاجة إلى تحقيق تغير جوهري في سياساتنا الداخلية .

وعلى حين أنه من الصحيح أن التطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة يسرت إحداث تغيير في البنى الأساسية في بلدي ، لا سيما فيما يتعلق في قطاع الأشغال العامة الهام ، فإن من الصحيح أيضا أن إطالة ممارسة السلطة الشخصية وسيطرة المصالح الخاصة التي تجمعت حول كرسي السلطة ألحقت ضررا ملحوظا وتدريجيا بالمؤسسات السياسية في باراغواي وشوهت إلى حد بعيد الصورة الدولية للأمة .

وأية استراتيجية لاسقاط الدكتاتور الذي استولى على الحكومة تحتاج إلى تفكير وتخطيط دقيقين إذا ما أريد لها أن تحقق الهدف المرجو بأقل تكلفة ممكنة للمجتمع . وقد تحقق هذا في ٢ و ٣ شباط/فبراير من هذا العام ، حيث قامت القوات المسلحة للأمة بقيادتي المباشرة بعملية عسكرية أزالت فيها النظام القمعي والاستبدادي وحلّت البرلمان الذي كان جزءا لا يتجزأ من هيكل السلطة المهيمنة في ذلك الوقت .

وفورا ، وبدون اتخاذ تدابير استثنائية من أي نوع حتى لا نضر بالهياكل السياسية والقانونية الموجودة ، شرعنا في بناء إطار جديد للديمقراطية في أسرع وقت ممكن ، وبالوسائل المتاحة لنا . ذلك هو الطريق الذي تتبعه جمهورية باراغواي في الوقت الحاضر بفضل التأييد الاجماعي الذي حصلنا عليه من كل العناصر السياسية بمختلف ميولها ومن القوات المسلحة .

وكان أول وأهم تطور في الأيام الأولى لحكومتي أن مواطنينا قد عادوا إلى بلادنا كما كانوا يرغبون ودون قيود من أي نوع ، وكان كثيرون قد اضطروا إلى العيش في الخارج لأسباب سياسية . وألغيت كل القيود التي كانت مفروضة على الصحافة والإذاعة . وفي ذات اليوم ، ٣ شباط/فبراير ، استعادت الصحف التي كانت مغلقة حقها الدستوري في تنوير الرأي الباراغوي العام .

وبعد أحداث ٣ شباط/فبراير دعونا إلى إجراء الانتخابات وفقا للدستور لانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الوطني . وقد عدل قانون الانتخابات ليسمح للأحزاب السياسية بأن تشارك في ظل ديمقراطية عادلة .

وقد استجاب إثنا عشر حزبا سياسيا لدعوة الحكومة ، وقد تألف بعضها في ظل الظروف السياسية الجديدة ، وتقدم ما لا يقل عن ثمانية أحزاب للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ولعضوية مجلسي الشيوخ والنواب .

وأجريت الانتخابات العامة في أول أيار/مايو من هذا العام . وكانت الحملات الانتخابية حامية الوطيس ، ولكن استمتع كل مرشح بالضمانات الكاملة للترشيح للمنصب دون قيود من أي نوع . وفتحت هذه الانتخابات آفاق جديدة في باراغواي لعهد جديد من الديمقراطية يسمح لكل مواطنينا بأن يشتركوا في بناء باراغواي الحديثة .

وفي المرحلة الأولى من الفترة الدستورية شرعت السلطة التنفيذية مع المجلس الوطني في إلغاء كل القوانين التعسفية التي تقيد الحرية السياسية للمواطنين . وفي هذا السياق ، كان أول تشريع اتخذته حكومتي هو التصديق على اتفاقية سان خوزيه بكوستاريكا المتعلّقة بحقوق الإنسان التي كانت بلادي قد وقّعت عليها منذ عشرين عاما .

وفي نفس السياق ، وامتثالا للاتفاقات الدولية ذات الصلة الوطيدة باستعادة سمعة باراغواي ، طلبتُ إلى الكونغرس الموافقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، واتفاقية البلدان الأمريكية الخاصة بمنع الجريمة والعقوبة بالتعذيب ، الموقَّع عليها في قرطاجنة الأنديز بكولومبيا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة .

وفي إطار نية الحكومة الوطنية في تعزيز الديمقراطية فإنها تنوي الدعوة إلى انتخابات مباشرة للسلطات البلدية المحلية ، وهناك مشروع آخر له الأولوية هو الدعوة إلى جمعية تأسيسية وطنية لتعديل الدستور الحالي ، حتى يتمكن شعب باراغواي من اعتماد دستور جديد يضمن النظام الديمقراطي والجمهورية في جو من الهدوء والحوار المتزن والقضاء ، في المستقبل على أية محاولة لعودة حكم الطغيان .

وثمة سياسة ذات أولوية قصوى اتخذتها الحكومة الحالية لباراغواي وهي إحلال التكامل الفعَّال الحقيقي مع بلدان حوض نهر بلاتا المجاورة علاوة على خطة أكثر طموحا بإشراك كل بلدان أمريكا اللاتينية ، لا البلدان الجنوبية من القارة فقط . وفي هذا السياق ، كان لي شرف الاجتماع في مناسبات عديدة مع زملائي المبرزين رؤساء الأرجنتين ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، وأوروغواي . ويحدوني الأمل في النجاح بإنشاء علاقات أخوية مع رؤساء البلدان الأمريكية الأخرى حتى يفهموا الأبعاد الحقيقية للتغيرات السياسية التي وقِّعت في باراغواي في تقدمها الواضح الذي لا رجعة فيه نحو الديمقراطية .

في إطار هذه السياسة الديناميكية سعيا إلى التكامل على أساس المعاهدات الموقَّعة من قبل بلدان حوض نهر بلاتا ورابطة التكامل لأمريكا اللاتينية ، تم إنجاز بعض النتائج المشجعة بالفعل ، وإن كان لا يزال أمامنا طريق طويل . ونحن بصدد تحسين معدلات تبادلنا التجاري ونحاول أن نجعل صناعاتنا متكاملة ونسعى إلى تفاهم أفضل من أجل مصالحنا المشتركة ، وقبل كل شيء فنحن نقوم بتوسيع شبكة مواصلاتنا في كل أنحاء أراضينا .

والمشروعان الكهرمائيان الثنائيان في إتايبو ، الذي بُني بالاشتراك مع البرازيل والذي دخل المرحلة التشغيلية بالفعل ، وسد خزان ياسريتا ، الذي يبنى الآن بالاشتراك مع الأرجنتين ، مثالان بليغان على روح التكامل . وعلاوة على هذا وافق رؤساء بلدان حوض نهر بلاتا في الأسبوع الماضي على شق ممر مائي دولي يربط نهري باراغواي وبرانا ببلاتا لتوجيه مياهها القوية إلى المحيط الأطلسي لتسهيل وسائل النقل المائي التي تنقل الخضروات والفواكه من المناطق الشاسعة المطلة على تلك الأنهار .

وهذا المشروع الحيوي يدرسه الآن فنيون مهرة ، وقد جذب ، من حيث المبدأ دعم بنك التنمية للبلدان الأمريكية . ومما لا شك فيه أن هذا الممر المائي سوف يكون أداة ذات منفعة منقطعة النظير للبلدان التي سوف تجني الثمار من تنميته .

وسوف تستفيد باراغواي وبوليفيا فائدة كبرى من هذا المنفذ المتحسن إلى البحر . وفي نفس الوقت لا يسعني إلا أن أشير إلى ظروف باراغواي وبوليفيا باعتبارهما من البلدان غير الساحلية ، وهما البلدان الوحيدان في كل القارة الأمريكية اللذان يعانيان من هذا الوضع . فلا بد من الاعتراف بهذه الظروف ، لا من دول الأمريكتين ، بل من العالم بأسره .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي بأن أذكر أن قانون البحار إنجاز قانوني يرجع الفضل فيه إلى إبداع الشعوب وإرادتها السياسية ، وهي التي سوف تستفيد من سواحلها البحرية بطرق كثيرة .

وعلى أي حال فإن التضامن الدولي الصادق بين كل الأمم سوف يؤدي معناه الحقيقي إذا أمكن للبلدان غير الساحلية وعددها لا يزيد على عشرين دولة ، من المشاركة في قانون البحار على قدم المساواة فيما يسمى ، بحق ، التراث المشترك للبشرية .

وبالرغم من انتفاع البلدان غير الساحلية بالاتفاقات الدولية التي تتصل بالنقل ، فإن اقتصاداتها تحتاج إلى موارد البحار التي لا يمكن أن تظل كنوزها الثمينة حكرا على البلدان الساحلية بل يجب أن تفيد جميع القارات التي تقع في مياهها . إن بلدي يعايش يوميا مشكلة كونه بلدا غير ساحلي ويرى أنه ربما يكون قد آن الأوان للتوصُّل إلى اتفاقيات للعمل الدولي المتسق مع البلدان الأخرى في أوروبا وآسيا وافريقيا التي تتطلع ، بصفتها بلدانا غير ساحلية كبلدي ، إلى الوصول الميسر إلى البحر وإلى الحصول أيضا على الخيرات التي أودعها الله فيه .

وأود الآن أن أشير إلى المديونية الخارجية لأممنا . إن عبء الدين الخارجي لا يزال يهدد الانتعاش الاقتصادي لمناطق شاسعة يناضل سكانها من أجل البقاء . وتشهد اقتصادات البلدان النامية هبوطا شديدا في مستويات الدخول حيث يزداد مستوى الفقر وتهدر الأحلام بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها باتخاذ إجراءات التكيف الداخلي التي تنتج عنها دائما اختلالات اجتماعية كبيرة . بينما ينظر المجتمع المالي الدولي إليها في كثير من الأحيان دون اكتراث .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم ملاحظة أمام هذا المحفل السامي على الخطر الداهم الذي تواجهه الديمقراطيات الناشئة في منطقتنا ما لم تتمكن من حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها أغلبية شعوبها . ويتطلب حل هذه المشاكل تعاونا وثيقا بين المجتمعات الأكثر تقدما في هذا العالم . وسيكون من الخطورة بمكان ومما يقود إلى العواقب الوخيمة أن تحدث نكسة في المسيرة نحو الديمقراطية نتيجة اللامبالاة أو الإهمال من جانب البلدان التي يتحتم عليها أخلاقيا فرض المزيد من العدالة على الوضع الاقتصادي الدولي نظرا لما حققته فعلا من مستويات رفيعة للنمو الاقتصادي .

إن الثمانينات تمثل عقدا مضطربا لأمريكا اللاتينية ، التي تجد نفسها الآن في مواجهة هبوط شديد في مستوى استثمار رأس المال الأجنبي ، مما يضعف الاقتصادات الأولية للمنطقة ويزيد من أعباء البلدان المدينة بإضافة حمل جديد ثقيل في الوقت الذي

تواجه فيه مشكلة تمويل عمليات استقرار اقتصاداتها ونموها عن طريق المدخرات المحلية القليلة . ولقد مر وقت طويل منذ قيام عدد من البلدان المدينة بتنفيذ إجراءات التكيف الداخلية الأولية بحيث يمكننا أن نقول إن التضحيات الداخلية وحدها لن تكفل تحقيق حل نهائي للأزمة الاقتصادية التي لا تزال تعاني منها الكثير من البلدان .

وبينما لا تعاني باراغواي من حالة خطيرة ، إلا أنها تواجه مشاكل المديونية . وفي هذا الصدد فقد عاودنا التفاوض موخرا حول قطاع هام من ديننا الخارجي مع دولة أخرى من دول أمريكا اللاتينية المدينة وهي جمهورية البرازيل الاتحادية . وشروط التعديل الخاصة بنا قد تكون مثلا للحقيقة القائلة بانه يمكن إيجاد حل إذا كانت هناك إرادة سياسية للتعاون في سبيل تحقيق هذا الهدف . ونحن نستشعر دلائل أمل في حدوث حوار متجدد للبحث عن حلول لمشكلة المديونية الخارجية . ونناشد المجتمع المالي الدولي وحكومات الدول الصناعية أن تبذل جهدا متضافرا من أجل تعزيز هياكل الإنتاج والتمويل في اقتصاديات البلدان النامية . وهذا الجهد المشترك سيفيد البلدان المدينة وكذلك البلدان الدائنة التي تريد ، وعليها بالطبع أن تريد ، أن ينعم العالم بالرخاء ولا يعاني من الفقر . فانتشار الفقر لن يقود إلى الرخاء المشروع لأي طرف من الأطراف .

إننا بلد زراعي يقوم على تربية الماشية . وقوة اقتصادنا لا تزال تنتظر دعم الاستثمار وقوته الدافعة . ونحن نقدم في مقابل ذلك أرضنا الطيبة ومناخنا المعتدل وقوة شعب باراغواي . إن أمتنا تفتح أبوابها للاستثمارات المثمرة التي تقوم بها المؤسسات الأجنبية . وستحظى تلك المؤسسات بتأييد الحكومة التي تنتهج سياسات واضحة من أجل تحقيق اقتصاد سوقي اجتماعي وتوفير الحماية للملكية الخاصة وضمان الفوائد المشروعة التي تحققها . ونقدم لهذه المؤسسات الضمانات الكافية لاستثماراتها في إطار مناخ من الأمانة المطلقة والنزاهة الإدارية .

ويشجعني على التقدم بهذا الإعلان أمام هذا المحفل السامي في وجود هذه الشخصيات المؤهلة . وإنني أضع ثقتي في الذكاء والطيبة الوطنية لإخواني مواطني باراغواي الذين يتطلعون إلى تحسين نوعية حياتهم . وإذا اتحدنا في ظل القوة والنهج العملي ، أمكننا القيام ببذل الجهود المتضافرة بين الدائنين والمدينين والمنظمات المالية المتعددة الأطراف والدول الغنية في التماس حلول تقوم على شروط وقواعد مقبولة اجتماعيا وناجعة سياسيا ، وبهذه الطريقة نتجنب الأخطار التي تهدد المسار الديمقراطي الذي يبشر بالنجاح في كثير من البلدان .

إن اقتصاديات الإنتاج ، وبصفة خاصة في بلد كبلدي الذي يضع ثقته في الزراعة وتربية الماشية ، تتعرض لخطر محدق يتمثل في تدهور البيئة . وفي هذا الصدد أود أن أسجل قلق حكومتي بشأن الحفاظ على بيئة طبيعية كالبيئة الفياضة بالخيرات التي يحظى بها بلدي . إننا ندعو إلى التعاون الدولي ، حيث تعمل الموارد والخبرات على الدفاع عن الوديان الخصبة والغابات الكثيفة والأنهار الوافرة الموجودة في باراغواي ، وحتى يمكن للملايين الكثيرة التي ستشاركنا مستقبلا أرض إقليم من أجمل أقاليم أمريكا أن تجد بيئة طبيعية تضمن طريقة صحية ونقية للحياة . إن باراغواي تجد نفسها في منعطف يمكنها أن تسعى فيه إلى تحقيق مزيج متعادل من التقدم الصناعي والسموات الصافية في أرض يمكن أن تكون أكثر كرما في هباتها مما هي في الوقت الحاضر .

تتجه باراغواي بشبات صوب تحقيق الديمقراطية السياسية وتواجه تحديات تتمثل في الحرمان الاجتماعي والثقافي الذي يؤثر على الشباب الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكانها .

فتسعة وستون في المائة من سكان بلادي لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين . ونحن نعاني من تفشي الأمية ونفتقر الى وسائل التعليم العالي المناسب ونعاني من التخلف في مجال الصحة العامة وازدياد البطالة .

وإننا نتطلع بأمل الى الاهتمام الذي أبدته اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية للتعاون معنا من أجل حل أوجه القصور في بنيتنا الاجتماعية . ونحن نتطلع الى زيادة المساعدة في السنوات المقبلة حتى يتسنى لبلادي قبل بداية القرن المقبل التخلص من الأحوال المتردية التي ورثناها عن النظام السياسي المباد في ٣ شباط/فبراير من هذا العام .

وتود حكومتي أيضا أن تعرب عن قلقها إزاء النقص المستمر في تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي المخصص لمنطقة أمريكا اللاتينية . وحيث أن وقت المشاورات حول تمويل وتخصيص الموارد للدورة البرنامجية الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ يقترب فإننا نود أن نوضح موقفنا بهذا الصدد . إننا نشعر بأن النصيب الذي يخصصه البرنامج لمنطقتنا يجب أن يبقى على الأقل بنفس مستواه اليوم حتى يمكن عكس اتجاه التدهور المستمر في مجال المساعدة التقنية . فنحن بحاجة الى هذه المساعدة من أجل النهوض بتنميتنا ، وبصفة خاصة في البلدان الضعيفة اقتصاديا في منطقتنا.

وباسم حكومتي اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحنا للمرونة والسرعة اللتين استجاب بهما برنامج الامم المتحدة الانمائي للمطالب ذات الأولوية القصوى التي تقدمت بها حكومتي في مجال اصلاح الأراضي وتوفير فرص العمل في المؤسسات الفردية الصغيرة .

نحن واثقون من أننا بفضل التعاون الدولي سنمضي قدما صوب تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها عنصرا هاما في عملية التحويل السياسي

المبشرة بالنجاح التي تجري الآن في باراغواي مع الضمان الفعلي للحريات التي صممت باراغواي حكومة وشعبا على تعزيزها .

من المنطقي أن تدرج منظمة كمنظمتنا ، التي تضطلع بخلق الظروف المؤاتية لإقرار سلم دائم ، موضوع نزع السلاح في جدول أعمالها كل عام . وقد تناولت ما يسمى بالدول العظمى المسألة باهتمام وتأكيد خاصين ، لكن الحقيقة تبقى أن كل بلداننا ، مهما كانت مواردها متواضعة ، يجب أيضا أن تحدد مستويات تسليحها بالحد الادنى . ذلك أن العقل أو توازن الرعب سيحدد في نهاية المطاف مستوى التسلح .

ان خشية الدولتين العظميين من الابادة النووية أدت بهما الى الإصغاء الى صوت العقل . ويجب علينا نحن الذين نفتقر الى القوة لتدمير كوكبنا أن نجد العزاء في الأمل في أن تسود الاخوة الحقيقية في العالم .

لقد لخص البابا جون بول الثاني بكلمات خالدة في حديثه الذي أدلى به في الآونة الاخيرة بمناسبة الذكرى الخمسين لنشوب الحرب العالمية الثانية قضية نزع السلاح بأكملها إذ قال : "إن الحرب بحد ذاتها لا عقلانية وإن مبدأ الحل السلمي للنزاعات هو البديل الوحيد الذي يجدر بالإنسانية أن تعتمده" .

من النادر أن يخلو الوجود البشري من المخاطر ، بيد أن المخاطر يمكن مواجهتها بالذكاء والحكمة . وهذا هو مفهومي للتحدي الكبير الذي تواجهه هذه المنظمة المتزايدة في الاهمية والتي نؤيدها وسنواصل تأييدها تأييدا راسخا ومخلصا في سعينا الى تحقيق تضامن متين بين كل البشر .

سأعود الى بلادي وفي ذهني ذكرى هذه المناسبة الخالدة إذ أتيح لي شرف مخاطبة الجمعية العامة بكلمات قليلة أعربت فيها عن وجهات نظر حكومتي بشأن بعض المسائل التي نواجهها في عصرنا هذا . ويحدو شعب باراغواي الامل في أن يجلب فجر كل يوم مع إطلالة الشمس الوعد بأن يعم العالم الإخاء والسعادة بدرجة متزايدة .

أرجو ألا تهدر هذه الساعات في السير على الدرب الطويل المؤدي الى السلم والعدالة والحرية والإخاء بين كل البشر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أتقدم بالشكر الى فخامة رئيس جمهورية باراغواي على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد رودريغز ، رئيس جمهورية باراغواي الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد شفاردنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن مهمتي بوصفي رئيسا لوفد الاتحاد السوفياتي في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد سهلها إلى حد كبير بيانان أساسيان أدلى بهما ميخائيل س. غورباتشوف بشأن مكانة الامم المتحدة ودورها في إقامة علاقات دولية جديدة في هذه المرحلة الحاسمة من التطور العالمي للجنس البشري وهو يخرج من الحرب الباردة إلى فترة يسود السلم تطورها ويتأكد فيها نظام سياسي جديد يرتكز على تناول قضية الأمن وفق نهج شامل .

إن التقرير التحليلي العميق الذي أعده السيد خافيير دي كوييار عن أعمال منظمتنا خلال السنة الماضية ليترك في نفوسنا أثرا قويا بما ينطوي عليه من أدلة مقنعة على اتساع دور الامم المتحدة بوصفها صانعة سلام على الصعيد العالمي . وقد أشار السيد غاربا ممثل نيجيريا والرئيس الجديد للجمعية العامة بدوره إلى تلك المسألة في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية .

لقد طرح رؤساء وفود كثيرة بعض الأفكار المبتكرة والبعيدة المدى في هذه الدورة . وقد استمعنا بالأمس باهتمام شديد إلى كلمة جورج بوش رئيس الولايات المتحدة التي تضمنت في رأينا عددا من الأفكار البالغة الاهمية والمثيرة للاهتمام .

وكما يحدث دائما خلال هذه الأيام من كل دورة من الدورات العادية للجمعية العامة ، يشترك ممثلو المجتمع العالمي معا في رسم لوحة شاملة للسنة التي انقضت في حياة البشرية . والفكرة الغالبة التي تحدوهم هي فكرة السلم والأمن . ويتجسد أمثل تكوين لتلك اللوحة في تحقيق التواؤم بين القيم الانسانية العالمية والمصالح الوطنية .

وإنني لعلى يقين من أن كلا منا يصبو ، وهو يسهم بنصيبه في رسم هذه اللوحة الشاملة ، أن يأتي إسهامه جزءا من وحدة عضوية متكاملة . غير أن هذا التكوين الشامل ما زالت تشوبه للأسف في بعض المواقع تصدعات تشوه سلامة وحدته . فقد كانت الصورة التي شهدناها لحالة العالم على مدى الشهور الإثني عشر الماضية تنطوي بالاحرى على التناقض .

إن المفهوم المركزي فيما نتطلع اليه يظل بطبيعة الحال هو ذاته . كما أن موضوع هذا التطلع - الذي يعد نتاجا لتفكير البشرية ومعاناتها كما ذكرتنا على النحو الواجب الذكرى الخمسون لاندلاع الحرب العالمية الثانية - ثابت بدوره لم يتغير فهو مازال يتمثل في توجيه دفة سفينتنا المشتركة نحو شاطئ جديد وفي رغبتنا المشتركة في رسم مسارها على نحو يجنبها العواصف التي يمكن أن تدمرها .

غير أن تطورات جديدة وقعت وهي كفيلة بإشارة القلق . إن سفينة العالم لم تعبر بعد المضائق الخطرة ؛ وهي تواجه الآن تهديدات جديدة يمكن أن تدفع بها إلى جنوح خطير .

لقد حرر القرن العشرون طاقة الامم والشعوب وأصبحت هذه الطاقة عنصرا رئيسيا في تطور الحضارة العالمي ، واستطاعت أن تحقق المعجزات بانتشال مجتمعات وطنية كاملة من وهدة التخلف والفقر في غضون فترة قصيرة على نحو مدهش إذا قيست بمقياس التاريخ . وهي تضيف إلى فسيفساء العالم عناصر أكثر إشراقا بالتقدم والرخاء . غير أن هذه الطاقة الوطنية نفسها عندما تتخذ شكل الانانية المتضخمة والمغالاة في تغليب المصلحة الذاتية كثيرا ما تفضي إلى العدوان والتوسع وتحقيق المكاسب الذاتية على حساب الآخرين .

وهنا تنشأ مشكلة دفاع الأمم عن نفسها ، ومشكلة بقائها المادي والحفاظ على هوياتها التاريخية والثقافية الفريدة . ويثير الفعل فعلا مضادا ، ويتخذ بعض الاشكال المتقلبة للغاية . وتسود ميول التنافر على ميول التجاذب وبذلك ينقلب ميزان العلاقات العالمية الأمر الذي يصعب بناؤه صعوبة جمة .

ويحول هذا مركز اهتمامنا من المسائل الدولية التقليدية إلى الصراعات المحلية والصراعات بين القوى الاثنية . وقد أصبح الآن من الأمور الواضحة وضوحا تاما أن الصراع الداخلي في بعض البلدان يوسع نطاق عملية زعزعة استقرارها لتشمل مناطق شاسعة . فالاضطرابات الاقليمية تعصف بالعالم بأسره . ولبنان مثل واضح ينطبق عليه ذلك . وكثيرا ما يكون حسم المسائل الخارجية بالتوصل إلى تسويات لها أيسر بكثير من معالجة أحوالها الداخلية ، ويتضح هذا بجلاء في أفغانستان وكمبوديا .

واليوم كثيرا ما يكون لفكرة "ما يجري داخل البلاد" تأثير على فكرة "ما يجري خارجها" . إلا أن المشكلة تتمثل في أن العناصر المعزولة عن العالم والتي تتوق إلى حياة أفضل تعجز عن أن ترى ، فيما وراء سلاسل الجبال والغابات والكثبان وغير ذلك من السمات التي تتميز بها المناظر الطبيعية لأوطانها ، الأخطار التي تتهدد وجودها والتي يمكن أن تنجم من الناحية الموضوعية عن مثل هذه الرؤية المجزأة .

وبالمثل فإن أولئك الذين يريدون تحقيق الرخاء على حساب الآخرين لايرون أن وجودهم نفسه يتعرض أيضا للخطر .

ويؤدي ذلك بنا إلى اثارة مسألة مسؤولية الجزء حيال الكل ، ومسؤولية الأمم حيال الجنس البشري . ويضع ذلك على جدول أعمالنا مشكلة تحقيق المواءمة بين المصالح العالمية والمصالح الوطنية .

وهنا تقتضي الحاجة ايراد بعض التوضيحات والتفسيرات .

ومن الأمور الحتمية في عصرنا هذا سمو القيم الإنسانية العالمية ومراعاة القواعد العالمية للمجتمع العالمي . ان المتطلبات الموضوعية للعصر الذي نعيش فيه

وكذلك اتجاهات العصر وطابعه وأحواله لا تترك للجنس البشري أي خيار غير رفض الاستقطاب التقليدي . هذه هي الحقيقة البديهية التي تكمن وراء مفهوم الفكر الجديد وسياساته العملية على حد سواء . وهو لايستطيع بطبيعة الحال أن يحسم التناقضات القائمة بين عشية وضحاها ، ولكنه يستطيع كبداية أن يخفف من حدة هذه التناقضات .

وإذ نتناول مسألة سمو القيم الإنسانية العالمية فإننا نعني ضمنا الاستعداد الناضج لقبولها لدى الدول . وحيثما نجد أن هذا النضج لم يتحقق بعد ، وأن الفكرة الوطنية تتعارض مع المصلحة المشتركة ، فإن الصراعات المحلية تكمل العمليات التدميرية العالمية وتدفعها بصورة مباشرة .

وأود الآن أن أشدد القول على أن حرية الاختيار هذه لا تزال تمثل قمة التسلسل الهرمي للقيم السامية لأي دولة . ولكل دولة حرية اختيار سبل ووسائل تنميتها ، على أن تقوم بذلك بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية . ولا ينبغي أن تعزل نفسها في الغرف المظلمة للنزاعات الانانية الوطنية ، أو أن تتجاهل مصالح الشعوب الاخرى ومصالح مجتمع الأمم بأسره . ان الحرية لا تعني عدم الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين لأن ذلك سيعني في نهاية المطاف عدم شعور المرء بالمسؤولية تجاه نفسه .

وقد آن الأوان أخيرا كيما ندرك أن الوسائل ليست جميعها صالحة حتى لبلوغ أسمى الغايات .

وأصبح المجتمع الدولي مدركا لخطر الاتجار بالمخدرات والارهاب وهو يدين كلا الظاهرتين ويحرمهما . اننا نحتاج إلى إجراءات لا تقل تصميما لمكافحة أي نوع من أنواع العنف مهما كانت دوافعه أو ذرائعه . ولا بد من أن يستبعد تماما العنف الذي تمارسه الدولة ضد شعبها . ولم يعد بالامكان التسامح مع العنف الذي يقوم على أسس قومية أو إثنية أو دينية .

واسمحوا لي بأن أكرر أننا ندعو إلى حرية الاختيار . ولكننا نرفض أن يفسر ذلك على أنه ترخيص لاستعمال أي وسيلة لارتكاب أي نوع من أنواع العنف أو سفك الدماء . فالحرية لا ينبغي السعي إلى تحقيقها على حساب الآخرين . ولا ينبغي كذلك

تقديم المساعدة أو التعبير عن التعاطف مع ما يسمى بالحركات التي تشجع الاعمال التي تذل دولا أخرى أو التي تستخدم أساليب ارهابية ووحشية ولا إنسانية في خوض كفاحها .

ومما يؤسف له أنه بعد انقضاء ٥٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأ بعض الساسة ينسون عبر الماضي . فلنتذكر أن الخلافات السياسية والايديولوجية لم تمنع الحكومات والدول من أن تتضافر للدفاع عن القيم الإنسانية العالمية ضد النازية والفاشية . ولم تحدد الايديولوجية الخط الفاصل في تلك المعركة ، بل حددته قواعد الاخلاق والمواقف المتخذة حيالها . ووجد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وبلدان وشعوب أخرى أنفسهم في معسكر واحد يكافحون جنبا إلى جنب ، لانقاذ الحضارة .

وتعد الفاشية التي أشعلت تلك الحرب من أشد أشكال القومية والشوفينية تطرفا وأكثرها قبحا . وقد قامت النازية الالمانية بمسيرتها تحت راية الاشتفائية . وبعد إن أخذت قوى الاشتفائية تنشط مرة أخرى الآن وتسعى إلى تغيير وتدمير الاوضاع القائمة في أوروبا في فترة ما بعد الحرب ، نجد لزاما علينا أن نحذر أولئك الذين يشجعون تلك القوى عن عمد أو عن غير عمد . فالحركة الاشتفائية خطرة وضارة بمسيرة السلم التي أشار إليها الرئيس بوش أمس هنا .

وإذ أعرب عن احترامي للحركات القومية السليمة فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أشير إلى مفهوم حديث لوصف الأمة . هذا المفهوم يضع تعريفا للأمة يصفها بأنها شخصية جماعية منحت بعض الحقوق التي تشبه من نواح كثيرة ، بل وتتماثل في بعض الاحيان ، مع حقوق الإنسان الفردية . غير أنه ليست هناك حقوق لا تقابلها واجبات سواء كانت للفرد أو للدولة .

ومن مهام الامم المتحدة أن تعزز فيما بين الشعوب فكرة الترابط القائم بين التطلعات الوطنية والخير المشترك للجنس البشري ، وأن تشجع الدول على التصرف بروح المسؤولية .

ويتضح هذا الموقف الاساسي الذي يتخذه الاتحاد السوفياتي وضوحا تاما في اتصالاتنا الثنائية . فالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة توفر أفضل توضيح لذلك . ولن استبيح لنفسي أن أتناول مسألة الحوار السوفياتي الامريكي إلا لانني على قناعة بأن أهمية هذا الحوار تتجاوز بكثير حدود الدولتين . إن القيادة السوفياتية ترى أن ذلك ليس نوعا من الامتيازات بل مسؤولية مفهومة بوضوح تجاه المجتمع العالمي . لذلك فإن عرضي لنتائج محادثاتنا مع الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر هو تقريري إليكم .

لقد دلت هذه المحادثات على وجود ادراك متزايد لدى كلا الجانبين بضرورة التعاون لصالح الجنس البشري وعلى الثقة المتنامية بإمكانية قيام ذلك التعاون أو التفاعل .

ويبين الاتفاق المتعلق بعقد اجتماع قمة لقائدي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على أننا نسير قدما صوب حل عدد من المشاكل الكبرى الثنائية والدولية . ولا يزال يتعين بذل جهود غير عادية من أجل بلوغ الهدف الذي يتوخى ابرام المعاهدات اللازمة . وأشير هنا بوجه خاص إلى إعداد الاتفاق الخاص باجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية . لقد اقترحنا على الجانب الامريكي خيارات لحسم المسائل الرئيسية في ذلك الاتفاق تتعلق بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وللقذائف الانسيابية بعيدة المدى المطلقة من البحر والمطلقة من الفضاء . وتواءم شركاؤنا مع موقفنا فيما يتعلق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات المتحركة . وتقاربت مواقفنا بشأن المشاكل المعلقة الاخرى بدرجة أكبر .

وفي رأينا ، أنه بحلول موعد لقاء القمة في العام القادم سواء في أواخر الربيع أو أوائل الصيف ، سنكون قد اجتزنا آخر منعطف على الطريق المؤدي إلى ابرام معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وهذا منظور حقيقي . كما يمكن أيضا في لقاء القمة توقيع بروتوكولي معاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ الخاصتين بالتفجيرات النووية حتى يمكن أن يدخلا حيز التنفيذ في وقت قريب لاحق . ونحن على ثقة من أن لقاء القمة هذا سوف يعطي قوة دفع قوية للمحادثات الخاصة بالتخفيضات الكبرى في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

إننا نرحب بالمقترح الخاص بالأسلحة الكيميائية الذي طرحه أمس الرئيس بوش . فهذا المقترح يتماشى بوجه عام مع مبادرات القيادة السوفياتية ويوضح لنا أننا نتشاطر الرغبة في تخليص البشرية من هذه الأسلحة الوحشية .

إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن يذهب مع الولايات المتحدة إلى أبعد من هذا ويضطلعا سويا ، على أساس ثنائي بالتزامات متبادلة سابقة على إبرام اتفاقية متعددة الأطراف لايقاف انتاج الأسلحة الكيميائية ، كما فعلنا من قبل ، وأشير هنا أيضا إلى الأسلحة الثنائية ، وذلك كيما تخفض الأسلحة الكيميائية السوفياتية والأمريكية تخفيضا جذريا أو تدمر تدميرا كاملا ، باعتبار ذلك خطوة نحو التدمير الشامل للأسلحة الكيميائية وينبذ استخدام الأسلحة الكيميائية في ظل أي ظروف ، وينشأ نظام تحقق صارم لوقف انتاج عناصر الحرب الكيميائية والقضاء عليها وأعتقد أنني لست بحاجة لأن أذكر مدى النفع الذي سيعود على المناخ العالمي بشكل عام من جراء هذا كله .

وبالاضافة إلى مشاكل الأمن يتضمن جدول الأعمال السوفياتي الأمريكي قضايا التعاون الإنساني ، والمواضيع الاقليمية والجهود المشتركة في مجالي البيئة والتنمية الاقتصادية ، وبهذا يجمع هذا اللقاء بين الشواغل الوطنية والعالمية .

إننا اليوم أكثر إدراكا عن ذي قبل بأن العلاقات السوفياتية الأمريكية لا يمكن أن تبنى خارج الاطار العالمي الشامل أو بمعزل عن المشاكل المشتركة للبشرية جمعاء .

لقد حققت مناقشاتنا في واشنطون وويومنغ انطلاقه في جهودنا الرامية إلى عبور الهوة المستمرة التي تفصل بين المواقف التي تعود بالنفع على كل منا والمواقف التي تعود على الجميع بالنفع المشترك . ولكن ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به للتخفيف من أوجه التباين بين الاهداف السياسية لأن أوجه التباين هذه تعرضنا جميعا للخطر .

ولننظر إلى الموضوع من زاوية الاسلحة النووية ، وتتساءل لماذا هي خطيرة ، إن العلة لا تكمن فقط في قدرتها التدميرية المطلقة ، فهي غير مقبولة لأنها توسع الهوة بين المصالح الوطنية والعالمية .

إن المساواة بين الامم ووحدة العالم تتحول كلها إلى عبارات جوفاء عندما يندفع المرء وراء مصالحه الوطنية الانانية ورغبته في فرض التفوق النووي على العالم متسترا وراء مصالح الامن الوطني .

وأود أن أقول ان المجتمع العالمي ليس لديه حتى الآن أي سبب للشعور بالرضا أو البهجة والنشوة . فالتهديد النووي لم يقل إلا في حدود المعاهدة الامريكية السوفياتية الخاصة بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى .

إننا نعتقد أن الاعتماد على الاسلحة النووية لايمكن أن يخدم مصالح أي طرف . بل انه أيضا عقبة في طريق إقامة علاقات دولية أكثر ديمقراطية . والقضاء الكامل على القدرات النووية هو وحده الذي يمكن أن يساعد على بلوغ أمن حقيقي .

إن أنصار الردع النووي لا يعتقدون أنه يمكن تحقيق هذا في المستقبل القريب . فهم يردون بمفاهيم ما يسمى بالردع النووي الادنى ، وفي رأينا ، ان هذه خطوة إلى الامام ، وهي وإن كانت مجرد خطوة بسيطة ، إلا أنها يمكن أن تتخذ لكن علينا أن نحدد أولا ما الذي نعنيه بالردع النووي الادنى وما هي الإمكانات التي يجب أن تعتبر كافية لذلك .

يقترح الاتحاد السوفياتي أن تجرى مناقشة تلك المسائل في اجتماع يحضره ممثلو الدول النووية والدول التي توجد على أراضيها أسلحة نووية .

ان إستمرار وجود مفهوم الردع النووي لا يرجع ، بطبيعة الحال ، إلى الافراط في التركيز على الحقوق والمصالح الوطنية على حساب الالتزامات فحسب ، بل أيضا إلى انعدام الثقة . وهذه المشكلة لا يمكن تجاهلها بسهولة .

ما هو طريق الخروج من هذه الحلقات المفرغة ؟ انه يكمن في تأكيد الانفتاح والوضوح وفي بناء بنية أساسية واسعة النطاق للتحقق وإذا ما كنا فعلا في حاجة لأن يردع أحدنا الآخر فلنجعل الردع واضحا وقابلا للتحقق .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يقترح الاتحاد السوفياتي أن تبرم جميع الدول النووية اتفاقات متعددة الاطراف بشأن تدابير الاقلال من خطر اندلاع حرب نووية ويمكن إجراء مناقشات مستفيضة لصياغة هذا الاتفاق بالتشاور بين الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

ونود ، في نفس السياق ، أن نشير مرة أخرى مشكلة وقف إجراء التجارب النووية وخطرها . وهي بيت القصيد . فلماذا لا نزال عاجزين عن وضع حد لهذه التجارب بالرغم من الارادة الصريحة المعلن عنها من قبل الغالبية الساحقة من الدول ؟ ذلك لأن هناك من يريد الحفاظ على تفوقه مهما كان الثمن .

لقد نقح الاتحاد السوفياتي - مستهديا بالتزاماته تجاه المجتمع العالمي - برنامجه الخاص باجراء التجارب النووية وذلك بتخفيض عدد التفجيرات وحجمها .

ومع ذلك ، علىّ أن أبين جهود دولة واحدة لا تكفي لايجاد حل شامل لهذه المشكلة فنحن نرى هنا عددا من الامكانات . أولا ، ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لأن يعود في أي وقت وأية لحظة إلى وقفه لجميع التفجيرات النووية اذا ما بادرته الولايات المتحدة بالمثل . ثانيا ، لقد آن الاوان أخيرا لإنهاء المأزق الاجرائي في مؤتمر نزع السلاح والبدء في مناقشات محددة هناك بشأن مشكلة فرض حظر شامل على التجارب . ثالثا ، اننا نبحث الآن إمكانية توسيع نطاق معاهدة ١٩٦٣ لتشمل التفجيرات النووية الجوفية بوصف ذلك سبيلا لتحقيق الحظر الشامل .

وهناك حاجة ماسة لوقف قابل للتحقق لانتاج المواد الانشطارية لأغراض الاسلحة . وقد أعلنا أننا سنتوقف هذا العام عن انتاج اليورانيوم المثرى ، وإننا أغلقنا في عام ١٩٨٧ مفاعلا يقوم بانتاج بلوتونيوم لصنع الاسلحة ، وان لدينا خطة تقضي بأن نغلق في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ عددا آخر من تلك المفاعلات ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ستكون جميع المفاعلات المتبقية قد أغلقت .

بالاضافة إلى ذلك ، يقترح الاتحاد السوفياتي أن تبدأ جميع الدول النووية في الإعداد لإبرام اتفاق بشأن وقف وحظر انتاج هذه المواد . ونحن نؤمن بأنه في معرض التحقق من التقيد بالاتفاق ، يمكن للتجربة الثرية لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تثبت جدواها .

قد يبدو أنه حتى الطريقة التي بدأت بها الحرب العالمية الثانية قد أوضحت أن الاسلحة لا تضمن الامن . فكلما كان هناك المزيد من الاسلحة كلما ازداد خطر العدوان ومع ذلك فعلى مر السنوات الخمس والاربعين التي أعقبت الحرب ما زال الامن يلتمس عن طريق سباق التسلح . ولم نبدأ إلا اليوم فقط في تفهم الحاجة إلى مفهوم مختلف اختلافا أساسيا للامن في أوروبا ، ذلك الامن الذي يعتمد بصورة متزايدة على الوسائل السياسية ، وعلى الحد الادنى الضروري من الاسلحة بوصفه نوعا من الضمان ليس إلا .

إن اتفاق فيينا يبشر ببزوغ حالة جديدة في أوروبا ، ويفتح آفاقا جديدة واسعة للتعاون الإنساني وتبادل الاناس والافكار والمعلومات . وهو ينطوي على امكانية تأكيد الفكرة الاوروبية لنفسها على أساس من الثقة والانفتاح . لكن لا بد من إعداد العمل الاساسي لذلك بتطهير القارة من كميات الاسلحة المفرطة فيها . وقد تم الشروع في هذا العمل .

ويتحقق التقدم دوما عندما لا يتصور المتفاوضون أن مسؤولياتهم تقتصر على الغرف الخلفية ، وعندما يرغبون بإخلاص في إقامة توازن بين مصالحهم ومصالح شركائهم . وثمة مثال على ذلك يتمثل في محادثات فيينا التي جرت بين بلدان معاهدة وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في اوروبا .

وردا على المبادرة التي تقدم بها تحالفنا ، قدمت بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بعض مقترحات مفيدة تقطع شوطا طويلا صوب التوفيق مع مواقف بلدان معاهدة وارسو . وفي محادثات موازية بين البلدان المشتركة في العملية الاوروبية لتطوير جيل جديد نوعيا من تدابير بناء الثقة والامن ، اقترحت البلدان الاعضاء في معاهدة وارسو نهجا بعيد الاثر يدعو الى اتخاذ مجموعة شاملة من هذه التدابير وتوسيع نطاقها لتشمل انشطة القوات الجوية والبحرية .

وإذ أعود الى موضوع التزامات البلدان فرادى تجاه المجتمع الدولي ، أرى أن من واجبي أن اؤكد على أن التلكؤ في الدخول في محادثات نشطة بشأن تخفيض القوات البحرية دلالة على إهمال تلك الالتزامات . إن إبقاء القوات البحرية خارج عملية تخفيض القوات المسلحة والاسلحة من شأنه أن يضر بالامن العالمي . ويمكن بحث مشكلة القوات البحرية ، على سبيل المثال ، في مشاورات خاصة تحضرها جميع الدول المعنية ، وفي المقام الاول الدول البحرية الكبرى . وتبحث هذه الدول الشواغل المتبادلة في هذا المجال وتتبادل وجهات النظر في الآلية والاهداف النهائية للمفاوضات التي تجري في المستقبل وكيفية التحرك صوبها خطوة فخطوة .

إن جدلية التطورات التي تحدث على القارة الاوروبية تستدعي الشروع على وجه السرعة في محادثات بشأن الاسلحة النووية التكتيكية . ولا يبدو أن الحالة تواجه طريقا مسدودا . ويمكن السعي وراء الحلول المقبولة من جميع الاطراف في مناقشة متعمقة لكامل مجموعة المسائل القائمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والدول التي توجد تلك الاسلحة في

أراضيها . وإذا وافقت بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي على الشروع في محادثات بشأن الاسلحة النووية التكتيكية ، فسيستجيب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بإجراء مزيد من التخفيضات الانفرادية في قذائفه النووية التكتيكية في اوروبا .

إن مشكلة انتشار القذائف هي أيضا مسالة آن الاوان لبحثها في مناقشات متعددة الاطراف . ويبلغ عدد البلدان الحائزة لهذه الاسلحة ٢٠ بلدا تقريبا ، كما أن الاتجاه نحو زيادة انتشارها جغرافيا مازال قويا .

وقد يكون النهج الذي يستخدم إزاء هذه القضية ذا شقين . فيمكن إقامة حواجز من شانها ، أولا ، أن تحول دون انتشار القذائف الحربية وما يقترن بها من تكنولوجيا على الصعيد العالمي ، وثانيا ، ألا تنتهك المصالح المشروعة للبلدان في الوصول الى الفضاء الخارجي لاغراض سلمية .

وما من أحد في العالم يمكنه أن يودع الاسلحة بعد ، ولكن باستطاعتنا أن نتخلى بصورة قاطعة - ويمكننا أن نقوم بذلك الآن - عن ممارسة عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي بلا ضوابط أو قيود . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي أن نؤكد مبادئ الانفتاح والصراحة هنا أيضا . ويؤكد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جديد استعداده للمشاركة في إنشاء سجل تابع للامم المتحدة لمبيعات ونقل الاسلحة بما في ذلك وضع المعالم لذلك .

لقد آن الاوان أن تجد فيه فكرة منع نشوب الحرب تعبيرا ماديا ملموسا في العلاقات بين القوات المسلحة لعدد من البلدان . وتجري حاليا صياغة أداة جديدة لصنع السلم من خلال الاتفاق السوفياتي الامريكي على منع الانشطة العسكرية الخطيرة ، ومن خلال سلسلة من الاتفاقات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا على تلافي وقوع الحوادث في أعالي البحار .

وعلى نفس المنوال ، اتفق الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية على الشروع قريبا في محادثات بشأن وضع حد للمجابهة العسكرية بينهما . ويعرب الاتحاد السوفياتي عن أمله في أن تشترك دول أخرى أيضا في هذه العملية .

إن العالم المتحضر عالم منفتح . إن الاتحاد السوفياتي ، إذ أفصح عن العديد من الاسرار ، كشف للمجتمع الدولي عن بيانات تفصيلية لجميع التخفيضات التي أجراها في قواته المسلحة وأسلحته ، وقوتها ، وحجم ميزانيته العسكرية وما الى ذلك .

ونؤكد هنا من جديد موقف الاتحاد السوفياتي فهدفنا النهائي هو ألا يوجد جندي سوفياتي واحد خارج بلادنا . ولكن ، في معرض التحدث عن المسؤوليات المتكافئة ، دعونا نشجب بصورة شاملة استمرار محاصرة بلادنا - ليست بلادنا فحسب - بقواعد عسكرية تابعة لدول أخرى .

ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية قصوى على الانتقال من التدابير الفردية لبناء الثقة والصراحة والانفتاح في الشؤون الدولية الى سياسة عالمية تقوم على الصراحة ، سياسة من شأنها أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الامن الشامل والسلم الدولي ، وقد اقترح رئيس الولايات المتحدة ، السيد بوش ، فكرة السماوات المفتوحة . وهذه الفكرة تروق لنا . وفي معرض الترحيب بهذه المبادرة وتأييدها ، يدعو الاتحاد السوفياتي الى الكشف عن كل ما تتضمنه الاراضي والمياه والفضاء الخارجي : فلتكن أراضينا أيضا مفتوحة وبحارنا مفتوحة وفضاؤنا مفتوحا ؛ ولن نحقق الشفافية المطلقة والمستوى الضروري للثقة إلا عندئذ .

وفي حين ندرج على نحو وافٍ في سجلات السياسة الخارجية منجزات مثل اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، وعملية منح الاستقلال لناميبيا ، وإنهاء الاعمال العدائية على جبهة ايران والعراق ، والديناميات البناءة في الحوار بشأن مسألة كمبوديا ، لا يمكننا أن نقول بعد أن الاتجاهات الإيجابية لا رجعة فيها .

ونشيد بامتنان بهذه المنظمة لعمليات حفظ السلم التي تقوم بها . ولنعترف بدورها الفريد الذي يتجاوز مجرد إضفاء الطابع المحلي على الصراعات ، والذي يبلغ مستوىً جديدا نوعيا في ضمان الاستقرار في النظام العالمي . ولكن النظام العالمي المعاصر يندرج تحت فئة واسعة المدى الى حد بعيد . ولقد أقمنا الأمن الاقتصادي على أساس راسخ بوصفه إحدى دعائم النظام العالمي .

والاتحاد السوفياتي يشاطر الاهتمام الذي له ما يبرره تماما بتدابير للتغلب على الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي ويؤيد هذه التدابير التي اقترحها مؤتمر قمة بلغراد لبلدان حركة عدم الانحياز . وهناك بضعة بلدان مازالت تملي على الكثيرين شروط وجودها الاقتصادي . وينبغي أن يفهم دعاة سياسة الإملاء أن إدامة الحالة الراهنة أمر يحف به خطر الوقوع في كارثة لا تبقي ولا تذر ، وهذا ليس من قبيل المبالغة .

ويبدو أن عالم الأغنياء ليس لديه ما يقض مضجعه لأن اقتصاده في حالة جيدة . ويبدو أيضا أن الأغنياء يرقون فوق أي لوم ، بزعم أن ثراءهم يولد السخاء . في عام ١٩٨٨ بلغت المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة النمو الى البلدان النامية ٩٠ بليون دولار امريكي - وهو مبلغ مثير للإعجاب حقا ، ولكن في عام ١٩٨٨ ذاته حصلت البلدان المتقدمة النمو من العالم النامي - من خدمة الدين ومدفوعات الفائدة - على ٥٠ بليون دولار امريكي فوق ذلك . وكان ذلك أضخم تدفق لرأس المال من جيوب الفقراء الى جيوب الأغنياء في التاريخ .

وهكذا يتحقق الرخاء للأغنياء بمساعدة الفقراء . ومع ذلك لا يقتصر الأمر على هذا الإجحاف الواضح . ولا يمكن لأوجه التباين هذه أن تظل الى ما لا نهاية معيارا لقوة الاقتصاد العالمي والسياسات العالمية .

وتوهن صحة الاقتصاد العالمي أيضا النفقات الباهظة التي تنفق على الانتاج العسكري والتي تستأثر بموارد عقلية ومادية هائلة على حساب القطاع المدني . والآن وقد لاحت امكانية للحد من المؤسسات الصناعية العسكرية ، فلا بد من معالجة مشكلة التحويل . ولا يمكن أن يتم ذلك الا بالعمل سويا والاعتماد على خبرة جميع الدول .

وأمام أعين جيل واحد فحسب ، ارتبط مجال السياسة بمجال صيانة البيئة ليقدم للجنس البشري علم الايكولوجيا السياسية . وليس هناك من يستطيع بمفرده الامساك بزمام هذا العلم وهو مكبل بأغلال المصالح الوطنية الضيقة .

وتتطلب الايكولوجيا السياسية اتخاذ قرارات كونية عاجلة على أعل مستوى سياسي وتعبئة الجهود الوطنية في جهد عالمي شامل عن طريق الامم المتحدة ، بتدعيم فرعها البيئي ، وهو الوكالة المختصة بذلك العمل في هذه المنظمة . وأرى ، ونحن نتكلم عن عنصر أساسي من عناصر الأمن الدولي ، أن الايكولوجيا السياسية تقتضي اشتراك مجلس الأمن في حل العديد من المشاكل وتنشيط أدوات مثل الشفافية والرصد الدولي الدقيق .

ولا شك أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ سيكون علامة بارزة في مجال ارساء التعاون العالمي ووضع مدونة للسلوك الايكولوجي المتحضر . ونحن ندعو الى عقد هذا المؤتمر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات .

والاتحاد السوفياتي إذ يحدد لنفسه المبادئ الرئيسية لمفهوم الأمن البيئي ، ينظر الى نزع السلاح والاقتصاد والبيئة ككل متكامل . وقد وضع الاتحاد السوفياتي ، وهو يشارك في تنفيذ استراتيجيات صيانة البيئة ، برامج للتعجيل بادماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي على أساس من المساواة والفائدة المتبادلة والتقسيم الدولي الحديث للعمل والتبادل الدولي للعلم والتكنولوجيا . ونود تحقيقا لهذا الهدف أن نشارك بنشاط في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية وأن نقيم صلات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اقتناعا منا بأن تعاوننا مع هذه المؤسسات وكذلك مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ومنظمة الأغذية والزراعة سيكون مفيدا لنا وللمجتمع الدولي بأسره .

وفي مجال بناء علاقات دولية جديدة ، تتطلع سياستنا الخارجية الى التطور الايجابي لعالم اليوم وتحقيق الاستقرار فيه . وما زال هذا التوجه ثابتا حتى في مواجهة تغييرات معينة تؤثر على مصالحنا المباشرة ومصالح جماعة الدول التي نتشرف بالانتماء اليها . لكننا مازلنا أمناء مع مبادئنا المعلنة وما زلنا نؤكد أن اختيار الدول لا يمكن ولا ينبغي تجاهله بالقوة وأن الاستقرار لا يمكن تحقيقه بالتلويح باستخدام القوة أو بالتدخل أو بالحصار أو بغير ذلك من الجزاءات .

وليس سرا أننا لم نرحب بالانتكاسة الانتخابية للشيوعيين البولنديين ، كما لا ينبغي أن يخفى على أحد أننا نتمنى أن يتغلبوا على الأزمة . ومع ذلك لا نرى ما يشكل خطرا في تشكيل حكومة ائتلافية وفقا لارادة الشعب البولندي . ونحن لا نشعر بأي حال بالتحامل على تلك الحكومة . ونتمنى لها كل نجاح ونحن على استعداد للتعاون معها بكل نشاط .

إن التسامح هو معيار السلوك السياسي المتحضر . ولكن اذا كان هذا التسامح ملزما لنا في موقفنا حيال حكومة بولندا الحالية ، فلماذا يفتقر الآخرون الى التسامح مثلا حيال كوبا ؟ واذا أمكن وجود رئيس وزراء غير شيوعي في بلد اشتراكي ، فلماذا يعتبر ظهور شيوعي كرئيس لحكومة غربية من قبيل الهرطقة ؟ هذا أمر لا ينبغي أن نستبعده أيضا .

إن أيام الحدود الفاصلة التقليدية قد أصبحت معدودة . ولم يعد باقيا منها سوى خط واحد فقط ، ينبغي أن نسعى اليه جميعا معا وهو التحرك نحو هدف مشترك .

إن ما يهدد البلدان ليس هو الاعراب عن الارادة الشعبية ، بل إن ما يتهددها هو التعصب الايديولوجي والسياسي والشوفينية والتجاوزات المتطرفة للعقليات الامبريالية والقومية . ولا ينبغي اللجوء الى آليات الدفاع المشروع عن النفس الا عندما تثير تلك العقليات العنف وتزعزع استقرار وحياة البلدان والشعوب .

ومهما اختلفت أفكارنا حول السبل المفضلة للتنمية الاجتماعية ، فإن لدينا أيضا فهما أساسيا لمسؤليتنا المشتركة عن مستقبل البشرية وبقاء الحضارة . ونحن

نعلم أننا لن نستطيع اجتياز الحافة الا سويا ، لأن جزيرة منعزلة تنعم بالرخاء والتنمية من المحتم أن تغرق في محيط من التخلف والفقر ، لأن الشعوب والأمم لا يمكن أن تكون على ما يرام عندما تعاني البشرية ذاتها من المرض .

وهناك مخرج وحيد فقط من هذه العلاقات المترابطة القاتلة . وهو يتمثل في رأينا ، في وجوب أن يمضي المجتمع الدولي بوعي صوب ايجاد مواءمة بين المبادئ العالمية والمبادئ القومية . وهذا أمر صعب ولكنه ممكن التحقيق . وهو ممكن التحقيق لأن انهيار العالم أمر يفوق حدود التصور . وهو ممكن لأننا جميعا نشترك في مكان تستطيع فيه الجهود الفردية والقومية أن تتحد في "ميدان واحد لبذل الطاقة" .

وهذا المكان هو الأمم المتحدة . فهي توفر للجميع محفلا يتحدث فيه كل واحد عن بلاده وصلاتها مع بقية العالم . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقول بضع كلمات فقط عن بلادي .

إننا نبني نموذجا جديدا لمجتمع ، نموذجا جديدا للعلاقات بين الشعوب والدول ، ونموذجا جديدا للاشتراكية . والاشتراكية ، كمفهوم عظيم ، قوة لم تستنفذ طاقتها بعد بحال من الأحوال ، بل إنها تكشف عن طاقتها الانسانية في خضم الصراعات المريرة والمثيرة في كثير من الاحيان مع القوى والمسارب الغريبة عنها عضويا .

إننا في بلادنا لا نقوم باعادة طلاء الواجهة فحسب ، بل إننا نعيد بناء الهيكل بأكمله والذي ولا بد أن تستند قواعد العيش سويا فيه على سيادة القانون وسلطة الشعب والانفتاح على العالم الخارجي والوئام بين الأجناس والصداقة .

وفي كل مجال من مجالات الحياة العامة لدولتنا وشعبنا ـ الاقتصاد الوطني ، والنظام السياسي ، والنشاط الفكري ـ يمضي رفض بقايا الماضي المتحجرة جنبا الى جنب مع الحماس للبناء الجديد . ومع أنه ، كما يقول الشاعر ، قد يكون هناك يوم قاتم أو يومان ، فإننا نثق بأن البريسترويكا التي بدأت كثورة للآمال ، سوف تبقي هذه الآمال حية . إن شعبنا وأمتنا سيحافظان على البريسترويكا لأنها تجسد التطلعات العزيزة على قلوبها .

واليوم عندما يسارع بعض المتنبئين بالكوارث الى التنبؤ بنبوءات قاتمة ، فإن لدينا نبوءات خاصة بنا . إننا نريد من كل من يدركون أن مصير العالم لا يمكن أن ينفصل عن مستقبل البريسترويكا أن يشاطرون تفاؤلنا التاريخي . ولهذا نقول لهم : إن اصرارنا على أن تكون البريسترويكا لا رجعة فيها لا يضاهيه إلا إيماننا بانتصارها ، وهي ثقة ترتكز على مؤسساتنا الديمقراطية المستعدة لتأكيد كامل سلطتها الحقيقية .

إننا نمضي على هذا السبيل مسترشدين بادراكنا لضخامة الهدف وطابعه التاريخي ، الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا ، دون أن نتخلى عن دعم المجتمع العالمي .

وصدقوني ، إننا نستشعر هذا الدعم ليس فقط في إبان الايام الفاجعة للكوارث الطبيعية والمصائب القومية . وأقول للممثلين : لقد أعربتم عن ذلك الدعم في بياناتكم في هذه الجمعية وتجلى في سخاء مواطنيكم في أفعالهم وأعمالهم . ولهذا أطلب منكم أنتم ممثلي الحكومات والدول أن تنقلوا اليهم عظيم امتناننا لذلك .

السيد دومـــاس (فرنسا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني أتكلـــم بالنيابة عن المجموعة الإقتصادية الاوروبية .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتوجه اليكم بدوري بالنيابة عن المجموعـــة الاوروبية ودولها الاعضاء بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم بالإجماع لمنصب رئيـــس الجمعية العامة . إن تجربتكم في الشؤون الدولية ومعرفتكم التامة بمنظومة الأمـــم المتحدة وخصالكم الشخصية تؤهلكم بصفة خاصة لتبوأ هذا المنصب الهام . ونحن لا نشـــك في أن هذه الخصال ستمكنكم من أداء عمل باهر .

واسمحوا لي بأن أشرك في هذه التهنئة سلفكم في رئاسة هذه الجمعية ، السيـــد دانتي كابوتو . فالطاقة والفعالية التي شغل بها هذا المنصب تجعلانه يستأهل تقديـــر المنظمة برمتها .

وأود أيضا ، باسم الدول الإثنتي عشرة ، أن نؤكد للامين العام تأييدنـــا الخالص وغير المتحفظ له في القيام بمهمته الخطيرة الشأن وأن نعرب عن إعجابنـــا بنشاطه الدؤوب في جميع أنحاء العالم من أجل السلام .

تعتبر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء دائما أن لها دورا خاصا تضطلع بـــه في الجهود المبذولة من أجل بناء عالم أكثر عدالة وأكثر سلما تربط بين أجزائـــه علاقات تضامن أوثق .

وأود الآن أن أعرض بعض الأفكار عن المنحى الاساسي لعملنا الخارجي ، بأن أشيـــر الى كفاحنا المشترك من أجل السلم ، والتطلع الى التنمية الاقتصادية ، والنضال ضـــد الويلات التي تحيق بمجتمعاتنا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب والإدمان .

وأود أولا أن أقول بضع كلمات عن الآمال التي أنعشتها التطورات التي وقعت فـــي السنة الماضية . وإذا كان التقدم الذي أحرز ما زال محدودا ولا يسمح للمجتمع الدولـــي بأن يكون واثقا من أنه سيشهد قريبا فجر السلم يخيم على العالم ، وإذا كانـــت التوترات لا تزال قائمـــة أو تـــزداد سوءا هنـا وهنـاك ، بـــل هنـاك صراعـــات جديدة نشبت ،

فإن الحقيقة بصفة عامة هي أن قضية السلم قد تقدمت على نحو لم يسبق له مثيل منذ سنوات طويلة .

وبالنسبة للعلاقات بين الجزأين الشرقي والغربي من أوروبا . تنبئ التطورات الأخيرة بأن الجراح العميقة التي خلفها التاريخ ، والتي كان يظن أحيانا أنه لا يمكن شفاؤها ، تتماثل الآن للشفاء . وعلى كل من الجانبين نشأت لغة مشتركة تمكننا من التخاطب والتفاوض والتوصل الى اتفاقات كانت تبدو منذ فترة قصيرة فقط بعيدة عن متناول أيدينا .

وقد سعى المجلس الأوروبي الى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين الشرق والغرب ، انطلاقا من التغيرات التي وقعت في اتجاه توفير قدر أكبر من الحرية السياسية والإقتصادية في الاتحاد السوفياتي والكثير من بلدان وسط أوروبا وشرقها . ولا سيما في بولندا وهنغاريا . وبينما نأسف لأنه لا تزال هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بعض تلك البلدان ، لا يمكننا إلاّ أن نرحب بالإصلاحات التي شرعت فيها وأن نؤيدها ونشجعها ، حيث أنها تسهم بوضوح في التغلب على الإنقسامات التي خلفتها الحرب الأخيرة بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل في أوروبا حتى الآن .

وقد اتسمت أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهذا الطابع . ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية في كانون الثاني/يناير الماضي في فيينا ، عقد اجتماعان رئيسيان هما : محفل الإعلام في لندن ، والدورة الأولى للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني التي عقدت في باريس ، وقد أتاحا الاستفادة بقدر أكبر من عملية هلسنكي لتحقيق تقدم في قضايا الحريات الأساسية وسيادة القانون والقيم الديمقراطية .

أمّا المفاوضات حول التدابير الرامية الى بناء الثقة والأمن وبشأن القوات التقليدية في أوروبا . والتي يتمثل هدفها في إزالة الاختلال الكفيل بأن يقوّض استقرار القارة وأمنها ، فقد أخذت منعطفا حاسما . وهناك أمل في أن يتحقق تقدم ملحوظ في الشهور المقبلة يمكن أن يكون ذا أهمية رئيسية لمستقبل العلاقات بين الشرق والغرب .

وكانت هناك نتائج مشجعة على نطاق أوسع في مؤتمر نزع السلاح في جنيف . في أعقاب الدفعة التي ترتبت على المؤتمر المعني بنزع الأسلحة الكيميائية المعقود في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وتود الدول الإثنتا عشرة أن يتم في أقرب فرصة ممكنة إبرام معاهدة شاملة وقابلة للتحقق لحظر الأسلحة الكيميائية . وتعتبر النتائج التي تحققت في ذلك الميدان في الاجتماعات السوفياتية الأمريكية الأخيرة أكبر علامة مشجعة في هذا الصدد .

ومن نفس المنطلق ، أرحب بالتقدم الذي أعلنه بالأمس رئيس الولايات المتحدة وأعلنه منذ لحظات فقط وزير الخارجية السوفياتية فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية بشأن خفض مخزون الأسلحة الاستراتيجية بمقدار النصف . ونأمل أن تحقق هذه المفاوضات نتائج عاجلة وأن يتم الحفاظ على المكاسب الهامة التي تحققت في الماضي ، مثل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ولكن أوروبا ليست هي المسرح الوحيد للسعي من أجل السلم الذي تعلق عليه منظمتنا أهمية عالمية .

لقد برزت علامات مشجعة في أنحاء عديدة من العالم ، تشير الأمل في تسوية بعض الصراعات . وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لإعطاء دفعة جديدة لتلك التطورات المواتية . وتعمل الدول الإثنتا عشرة من أجل تحقيق تلك المهمة .

وفي ناميبيا ، يجري تنفيذ عملية تحقيق الاستقلال وإقرار السلام . وتؤيد الدول الإثنتا عشرة دون تحفظ العمل الذي يقوم به الأمين العام ، وتناشد كل الأطراف عدم تعويق التحرك نحو السلم . وتقف المجموعة الأوروبية على أهبة الاستعداد للترحيب بناميبيا المستقلة بين شركائها بموجب اتفاقية لومي .

ويبين الحوار المثمر الذي بدأ مع دول خط المواجهة ، ولا سيما في لكسمبرغ في حزيران/يونيه الماضي ، أن الجميع يطمحون الى تسوية عاجلة لهذه الصراعات التي طال أمدها والتي أجلت أو عطلت خطط التنمية في المنطقة . وهنا تعلن المجموعة

الأوروبية مرة أخرى أنها مستعدة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتعزيز إعادة البناء ومساعدة السكان على إقامة حقبة جديدة من السلم ، سواء كان ذلك في أنغولا ، أو في موزامبيق ، أو في أي مكان آخر .

وفي هذا السياق ، فإن المجموعة وأعضاءها أصروا دائما على ضرورة إنهاء نظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب إفريقيا . وسأعود الى ذلك المطلب الأساسي فيما بعد .

وتولي الدول الاثنتا عشرة اهتماما خاصا لتنفيذ خطة الامين العام للسلم في الصحراء الغربية ، التي من المتوقع أن تؤدي الى إجراء استفتاء حول تقرير المصير وتدعو الى الامل في التوصل الى تسوية لهذه القضية . والدول الاثنتا عشرة على اقتناع بأن إقامة اتحاد المغرب العربي سيسهم في تحقيق هذه الغاية .

وقد أثبتت بلدان أمريكا الوسطى من خلال اتفاقات تيلا الاخيرة تصميمها على إمساك زمام مصيرها بيديها . وهذا مدعاة لارتياحنا . وسوف يعتمد نجاح هذا المسعى على احترام مختلف الاطراف للتعهدات التي قطعتها على أنفسها . ومن المتوخى أيضا أن تقدم الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية مساندتهما في تنفيذ اتفاقات السلام .

وترغب المجموعة ودولها الاعضاء في الاشادة بحس الاعتدال والحوار الذي أبداه رؤساء دول أمريكا الوسطى ، بدافع من روح الديمقراطية . وقد أوضح مؤتمر سان بيدرو سولا ، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عزم المجموعة الاوروبية وفريق بلدان كونتادورا على تقديم الدعم لعملية التفاوض والتكامل الاقتصادي التي حددتها حكومات أمريكا الوسطى كاهداف لها .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أيضا مع الارتياح التقدم الذي أحرزته الديمقراطية في أمريكا الجنوبية ، ولاسيما آفاق التطورات الايجابية في شيلي ، التي بشرت بها الانتخابات الحرة .

ومنذ إعلان وقف إطلاق النار بين ايران والعراق ، الذي رحب به المجتمع الدولي بأسره ، يواصل الامين العام ، بتأييد الدول الاثنتي عشرة ، مساعيه الرامية الى ضمان تقدم المفاوضات صوب تسوية نهائية . ولكن لا ينبغي لنا أن نرضى بالوضع الحالي ، وضع "اللاحرب واللاسلم" . وبالتالي تود الدول الاثنتا عشرة أن توجه نداء الى حكومتي هذين البلدين بأن تسهما في الجهود التي يبذلها الامين العام وزملاؤه من أجل تحويل الهدنة الحالية الى سلم دائم ، وألا تضيعا المزيد من الوقت في تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) تنفيذا كاملا .

وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن أملها في أن يقدم القادة الايرانيون الدليل على استعدادهم للمساهمة في الحياة الدولية بطريقة بناءة وسلمية تتمشى مع المعايير التي تحكم العلاقات بين الدول ، كيما يستطيع ذلك البلد استعادة مكانته الصحيحة في منطقته وفي المجتمع الدولي ككل .

وكان انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لحل سياسي . فما دام الصراع مستمرا ستبقى هناك حاجة الى سعي جميع الاطراف الافغانية الى ايجاد السبل والوسائل اللازمة للتوصل الى عملية حقيقية لتقرير المصير تفضي الى تشكيل حكومة تمثيلية بالكامل وإقامة أفغانستان مستقلة وغير منحازة بالفعل . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة تأييدها للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية الى تيسير هذه التسوية . وعلى أمل أن يتمكن اللاجئون من العودة الى ديارهم بحرية وكرامة ، فإن المجموعة ودولها الاعضاء على استعداد للإسهام ، فور التوصل الى تسوية ، في إعادة بناء أفغانستان ، بنفس الطريقة التي تسهم بها بالفعل في تقديم المعونة الانسانية لشعب ذلك البلد الذي عانى طويلا .

وفي كمبوديا ، ظهرت في الاشهر الاخيرة مؤشرات ، وإن كانت مبدئية ، على امكانية العودة الى السلام . وقد رحبت الدول الاثنتا عشرة بقرار فييت نام سحب قواتها ، وهي ترى أن سحب هذه القوات أتاح السعي الى حل سياسي شامل للصراع الكمبودي . وكان من شأن تأييد الدول الاثنتي عشرة أن شجع فرنسا على أخذ زمام المبادرة في عقد مؤتمر دولي في باريس ، شاركت في رئاسته اندونيسيا ، وضم جميع الاطراف الخميرية والبلدان المعنية مباشرة ، وحضره الامين العام للأمم المتحدة .

ومع أن هذا الاجتماع لم يتمكن من التوصل الى اتفاق ، فإنه سجل مرحلة بالغة الاهمية في التماس حل سلمي . وينبغي مواصلة العملية التي بدأت ، وبالإصرار اللازم ، بغية التوصل الى تسوية دائمة وشاملة تكفل استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحيادها ، وتمكن الشعب الكمبودي من تقرير مصيره من خلال انتخابات حرة تجري تحت اشراف دولي . ولن يؤدي وقوع الاطراف المختلفة المعنية ضحية لإغراء التماس

حل باستخدام قوة السلاح إلا الى طريق مسدود . والدول الاثنتا عشرة على اقتناع بأن المخرج الوحيد من هذا الصراع الذي طال عليه الأمد يكمن في الحوار والمصالحة الوطنية .

إن استمرار الاضطراب في تلك المنطقة يسهم أيضا في مأساة لاجئي القوارب الفيتناميين . وتشاطر الدول الاثنتا عشرة عزم الأمين العام والمجتمع الدولي على ايجاد حل لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإننا نود أن نعرب مرة أخرى عن الأمل في أن يتمكن الشعب الكوري ، وفقا لمبدأ العالمية المكرس في منظمتنا ، من التمتع بتمثيل كامل في الأمم المتحدة في وقت مبكر .

ولن يؤدي التقدم المحرز والقناعة الاقوى لدينا بأن السلم بات ممكنا في كل مكان إلا الى زيادة عزمنا على التوصل الى تسوية للصراعات التي لا تزال قائمة ، وعلى رأسها الصراع في الشرق الأوسط .

ففي الشرق الأوسط بينما نجد ، في الجانب الفلسطيني ، أن عددا من القرارات الهامة قد فتحت آفاقا جديدة للبحث بطريقة واقعية عن تسوية للصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، لا نجد أي تقدم في الرد على هذه الخطوات . ولكن مرور الوقت ليس في صالح أحد . فلنحاذر من الاحباط الذي لا بد أن تولده مثل هذه الفرص الضائعة .

وتوجه المجموعة رسالة واحدة وواضحة للجميع : إذا كان المراد التوصل الى تسوية سلمية ، فمن الضروري الاعتراف ، في الشرق الأوسط وفي كل مكان آخر من العالم ، بحق جميع الدول ، وبحق اسرائيل بوجه خاص ، في الأمن ، وحق جميع الشعوب في العدالة - وبعبارة أخرى ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما ينطوي عليه ذلك . ولايزال الطريق الصحيح لبلوغ هذه الأهداف هو ، في رأي المجموعة ، عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

وتعطي الحالة في الاراضي المحتلة صورة مأساوية عن تأثير عدم تحقيق تقدم في البحث عن تسوية . فقد دعت التدابير المتخذة ضد السكان في تلك الاراضي - استمرار إغلاق الجامعات ، وعمليات الطرد ، وتمديد فترة الاحتجاز ، وزيادة عدد المحتجزين اداريا - الدول الاثنتا عشرة الى توجيه نداء جديد الى السلطات الاسرائيلية باحترام التزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن .

وقد أعربت الدول الاثنتا عشرة في اعلان مدريد عن موقفها ازاء الخطة الاسرائيلية الداعية الى اجراء انتخابات ومنح مركز الحكم الذاتي المؤقت لتلك الاراضي . ولكي يكون لهذه الانتخابات أثر حقا ينبغي أن تكون جزءا من تسوية شاملة تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام ، وأن تجرى في ظل ضمانات كافية للحرية في كل الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية .

وبهذه الروح واستنادا الى نفس المبادئ ، ترحب الدول الاثنتا عشرة بإسهام مصر في النهوض بعملية السلام ، على النحو الوارد في النقاط العشر التي طرحها الرئيس مبارك . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن يسمح ذلك ، بصورة خاصة ، ببدء الحوار الضروري بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

وتزمع المجموعة ودولها الأعضاء ، دون انتظار التسوية التي تبتغيها بإخلاص ، أن تزيد تعاونها مع الاراضي المحتلة وأن تطور برامجها الخاصة بتقديم المساعدة الى السكان الذين عانوا عناء مريرا من استمرار الاحتلال والقيود الناشئة عنه .

وأود الآن أن أشير الى لبنان . فقد طالت محنة ذلك الشعب الممزق ١٤ عاما . ولم تصل المعاناة في أي وقت الى الحد الذي بلغته في الاشهر القليلة الماضية ، ولم تكن المعارك دموية بهذا القدر ، ولا مقاساة كل فرد بهذه الجسامة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مدريغال نيتو (كوستاريكا) .

وهذا ما حفز المجموعة ودولها الاعضاء على المطالبة بالوقف الفعال لاطلاق النار ورفع المتاريس وبالبدء في عملية المصالحة الوطنية الكفيلة بالاستعادة التامة للسيادة اللبنانية على أساس مؤسسات جديدة . ولقد أيدت باستمرار التحركات التي تقوم بها جامعة الدول العربية والتي بدأت باللجنة السداسية ثم بلجنة رؤساء الدول الثلاثة . كما رحبت باستئناف اللجنة الرفيعة المستوى لمهمتها التي تؤيدها المجموعة تأييدا تاما وتأمل أن يسود الحوار والسعي من أجل السلم بمجرد أن تتفق جميع الاطراف على مقترحاتها .

ومن الاساسي الآن ، في الوقت الذي يتجدد فيه الحوار ، أن تتحرر جميع الاطراف اللبنانية من الضغوط الخارجية حتى تتمكن من الاتفاق على نظام جديد للعيش جنبا الى جنب ، نظام يضع في اعتباره الحالة الديموغرافية والاجتماعية السائدة حاليا . وعن طريق تطبيق هذا النظام وانسحاب كل القوات الاجنبية - باستثناء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان - لا بد أن يستعيد لبنان سيادته التامة واستقلاله ووحدته وسلامته الاقليمية .

هذا ما كانت فرنسا تسعى اليه ، وستواصل سعيها بتأييد من شركائها في المجموعة ، مع جعل شغلها الشاغل تأييد التحركات العربية بقيادة اللجنة الثلاثية الى أن يتجدد الامل في لبنان .

وفي الوقت ذاته أكدت المجموعة ودولها الاعضاء على تضامنها مع سائر أبناء الشعب اللبناني ، بالشروع في برنامج للمساعدة يرمي الى تخفيف معاناة ذلك الشعب والى الاسهام في عودة ظروف الحياة الطبيعية واستئناف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يمكن أن نتكلم عن لبنان دون الاشارة الى مصير الرهائن الذين ينتمي معظمهم الى الدول الاعضاء في المجموعة . وكيف يمكننا أن ننسى الكولونيل هيغنز الذي كان يخدم الامم المتحدة ؟ إن الدول الاثنتي عشرة تدين أخذ الرهائن ، الامر الذي ينبغي أن يحارب بكل الوسائل المتاحة ، وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الشأن . والدول الاثنتا عشرة تناشد البلدان التي يمكن أن تمارس بعض النفوذ أن تسعى لكفالة تحرير الرهائن .

وأود أن أبين موقف المجموعة الذي لا يتغير فيما يتصل بقبرص ، وهي عضو في الاسرة الاوروبية . فالدول الاثنتا عشرة تدعو جميع الاطراف للتعاون مع الامين العام وممثله في الموقع بغية التغلب على الصعوبات القائمة وايجاد سبل للحوار ، وتطلب من تلك الاطراف ألاّ تضيع الفرصة المتاحة حاليا للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة تحمي استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وفقا لقرارات الامم المتحدة .

إننا جميعا نعلم أن السلم العالمي هدف مقدس . وهو جدير بأن نكرس له كل ما نملك من طاقة وعزيمة . كما أنه يتطلب تصميما وعنادا . ولا شك في أننا نشعر بالاحباط حينما لا تخف حدة التوتر في بؤرة إلاّ وتشتعل في بؤر توتر أخرى ، لاننا حينئذ نواجه مشاعر اليأس ، كتلك التي كانت تراود سيزيف وهو على قمة الجبل قبل أن تبدأ الصخرة في التدحرج الى أسفل من جديد .

ومع ذلك يبقى الأمل قائما اذا تلاحم الرجال والنساء الذين تمثلهم جمعيتنا ووقفوا صفا واحدا في خدمة السلام . إننا نعرف أن هذه المهمة الصعبة هي عمل جماعي ولا يمكن احراز تقدم فيها بدون تعبئة قوى الجميع .

ومن ثم فإننا بنفس التصميم وبنفس القدر من الامل وبنفس الثقة بحسن الطالع سنعالج الصراعات الاخرى وبؤر التوتر الاخرى والتصدعات التي تظهر هنا وهناك .

وأود هنا أن أنتقل الى حالة بلدين ، هما السنغال وموريتانيا كانا يعيشان في وئام تام ويجمع بينهما مصير مشترك ، ثم اجتاحهما العنف فجأة الى درجة أنهما أصبحا الآن من الاخوة الاعداء . فهل يمكن أن تعود السنغال وموريتانيا عما قريب الى سبيل التفاهم والحوار ؟ إن الدول الاثنتي عشرة تأمل في ذلك باخلاص ، ولذا فهي تؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبارك وتأمل أن تسود المصالحة والتعقل .

وهناك مآس أخرى تدور الآن . ففي اثيوبيا ، حيث ما زالت تستعر الحرب الاهلية بما يواكبها من تشريد للسكان ومعاناة وفقر ، يبدو مع ذلك أن آفاق الحوار قد بدأت في الظهور . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن تقوم الاطراف بكل ما يمكنها من أجل تمهيد السبيل أمام المفاوضات والمصالحة . ويصدق نفس الشيء على السودان والصومال .

وأود في هذا الصدد أن أشيد بعمل مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي يرى الجميع أنه عمل لا بديل عنه .

وأخيرا أود أن أشير الى الآمال التي أثارتها المناقشات الجارية بين حكومتي كولومبو ونيودلهي من أجل استعادة السلم والوحدة الوطنية في سري لانكا .

وفيما يتصل بمسألة تيمور الشرقية ، تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد تأييدها للاتصالات الجارية بين البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الامين العام . وتأمل في أن يؤدي التقدم المبكر الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا .

إن قضية السلام تحرز تقدما على الرغم من كل شيء ، كما يمكننا أن نرى ، وجمعيتنا هي خير شاهد على ذلك . فقضية السلام تحرز تقدما عن طريق الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف ، وعن طريق استعداد الدول لنبذ الحرب في تسوية خلافاتها ، وعن طريق عمل الامم المتحدة في كل مرة تكون وساطتها فيها أمرا حتميا . وتنوي الدول الاثنتا عشرة أن تلتزم تماما بهذه المهمة المتجددة ، وهي ستضطلع بدور رئيسي في إخماد الصراعات انطلاقا من طبيعتها ورسالتها ، وعن طريق المثل الذي تضربه من خلال الاتفاق السائد فيما بينها واتحادها المنتظر .

ولكن صنع السلام وتخفيف التوترات والقضاء على العنف لا يمكن أن تنفصل عن مكافحة أوجه التفاوت التي يتسم بها التطور الاقتصادي الدولي . ويجب علينا أن نلتزم الحذر ، وأقولها من جديد ، حتى لا تنبعث بؤرات جديدة للاضطراب عن طريق ثورة الفقراء . ولا بد أن نتأكد من أن النمو العالمي النطاق يتشاطره الجميع على نحو أكثر انصافا ، وأن يكون أكثر توازنا وأكثر اتجاها صوب معالجة الفقر المدقع لتلك البلدان التي حرمتها الطبيعة من الخيرات والتي عاملها التاريخ معاملة قاسية والتي سحقها عبء الديون . واليوم أكثر من أي وقت مضى يعتبر العمل من أجل التنمية جزءا لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلم . وقد جعلت المجموعة من هذه الحقيقة سمة أساسية من سمات علاقاتها مع بقية العالم .

ومنذ بداية الثمانينات ، انتعش النمو الاقتصادي وجلب معه زيادة حادة في التجارة . وهدفنا هو توطيد هذا الاتجاه في نفس الوقت الذي نواصل فيه الكفاح ضد

التضخم والبطالة . وعلينا أن نكفل استفادة الجميع من هذه الحركة . وما دامت هناك أقاليم برمتها ، ولا سيما في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، متأخرة عن الركب سيبطل مفعول جميع الجهود اذا لم تعط الأولوية للتضامن بين الشمال والجنوب .

إن المجموعة الأوروبية ، باعتبارها القوة التجارية الأولى في العالم وأكبر الجهات المانحة للمعونة ، ترى أنه لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة في ثلاثة مجالات رئيسية هي التعاون الاقتصادي الدولي ، والتنمية ، والبيئة . وسأتكلم قليلا عن كل منها .

في الأعوام الأخيرة ، أصبحت أوروبا ومعها اليابان وعدد من الشركاء الآسيويين الآخرين ، تمارس بصورة متزايدة قوة الدفع التي كانت تتولد في السابق عن النمو الحاصل في الولايات المتحدة . وهذا النمو سليم وصحي وهو نتيجة جهود الاستثمار والتحديث والعمل الحازم والمتضافر للدول الأعضاء من أجل وقف التضخم ، وقبل كل شيء من أجل استكمال إنشاء السوق الداخلية في موعد أقصاه عام ١٩٩٣ .

ولن تكون هذه السوق الداخلية سوقا مغلقة . فأوروبا عام ١٩٩٣ ستكون "أوروبا الشركاء" . وبرنامج استكمال السوق الداخلية لا ينطوي على أي إضعاف للالتزامات الدولية للمجموعة . وسيتم احترام جميع التزاماتها المتعددة الأطراف والثنائية . فمن مصلحتنا أن نحافظ على نظام تجاري حر ومفتوح وأن نشجعه .

إن جميع شركاء أوروبا سيستفيدون من السوق الموحدة في عام ١٩٩٣ كنتيجة لازالة الحدود ، وتحسين اجراءات الوصول الى السوق ، وتوفير درجة أكبر من الشفافية . إن النمو الاقتصادي الذي تولد من انضمام ١٢ سوقا في سوق موحدة تشمل ٣٢٠ مليون مستهلك ، سيكون في صالح الجميع عندما نأخذ في اعتبارنا أن الواردات التي تمثل منذ الآن ربع الناتج المحلي الاجمالي ، يتوقع أن تستمر في الزيادة .

وفي مجالات أكثر تحديدا ، سيكون للجهود التي تبذلها المجموعة على الصعيد الداخلي أيضا آثار ايجابية على بلدان أخرى . وعلى سبيل المثال ، سيترك الاستكمال التدريجي للاتحاد الاقتصادي والنقدي ، الذي سيكون احدى أولوياتنا الرئيسية في الأشهر المقبلة ، أثرا فعالا في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي .

إن اصلاح السياسة الزراعية المشتركة الذي بدأ العمل بشأنه منذ خمس سنوات ما زال مستمرا . وهو يسهم في تحسين أوضاع الأسواق العالمية . والمجموعة الأوروبية تؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدت بها في نيسان/ابريل ١٩٨٩ في اجتماع نصف الفترة لمفاوضات جولة أوروغواي . إن الجهود التي تبذلها كبيرة ، وأذكّر هنا بأنها ما زالت تعد أكبر مستورد للمنتجات الزراعية في العالم .

في عام ١٩٨٩ واصلت المجموعة تعزيز علاقاتها مع جميع مناطق العالم .

فهي ، أولا ، تعمل مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة على إعداد اطار متجدد للحوار والتعاون .

كما أنها عقدت مجموعة من الاتفاقات مع بلدان أوروبا الشرقية : مع هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، وفي الآونة الأخيرة مع بولندا أيضا التي قمت بزيارتها مع المفوض اندريسن . إن التطورات الجارية في ذلك البلد تجعل من الملح والعاجل ارسال المعونة التي قررها مؤتمر قمة لارش وقبلها ٢٤ بلدا . فلا بد من مضاعفة الجهود للوفاء بالاحتياجات .

إن المفاوضات جارية مع الاتحاد السوفياتي وبلغاريا . كما يُزمع اجراؤها مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وهذا هو الاساس الذي بمقتضاه تعتزم المجموعة الاشتراك في تعاون متعدد الاشكال يستكمل التعاون الذي تنخرط فيه الدول الاعضاء بالفعل .

أما إنشاء اتحاد المغرب العربي فسيمكن المجموعة الاقتصادية الأوروبية من تعزيز وتنويع العلاقات المثمرة القائمة فعلا بينها وبين بلدان البحر المتوسط .

كما تجرى مناقشات مع بلدان مجلس التعاون الخليجي بغية استكمال اتفاقات التعاون التي وقّعت في عام ١٩٨٨ ، من خلال اتفاق تجاري جديد .

وفي آسيا تميز عام ١٩٨٩ بخطوات جديدة مشتركة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في سعيهما لتعزيز التعاون الصناعي عن طريق تدعيم الاستثمارات .

ومع الشركاء في أمريكا اللاتينية تتابع المجموعة جهودها لتنويع أشكال التعاون والتبادل التجاري . وفي أمريكا الوسطى تعمل على تطوير تعاونها في اطار اتفاقات سان خوسيه ، وبذلك تدعم الجهود التي تبذلها بلدان البرزخ .

أخيرا ، أود أن أعرب عن ارتياحي العميق لتحسن العلاقات التجارية بين المجموعة وشركائها الرئيسيين في العالم النامي حيث أصبحت الرغبة في التفاوض هي الآن الاعتبار الساحق .

هذا التحسن في المناخ ما زال هشا ، وأفضل فرصنا لتدعيمه هي استكمال مفاوضات جولة أوروغواي في التاريخ المحدد وتحقيق نتائج موضوعية في جميع المجالات .

في الاشهر المقبلة سيكون التضامن بين الشمال والجنوب على رأس الاحداث الدولية : تجديد اتفاقية لومي ، الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالتعاون والتنمية ؛ عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بأقل البلدان نموا في باريس ، وبدء العقد الإنمائي الرابع .

فلنغتنم اذن الفرصة التي توفرها هذه المناسبات المختلفة لأنها ستسمح لنا باستعراض ما تم انجازه ، والتحقق من الحاجة الى المضي قدما .

إن التنمية تعتمد الى حد كبير على الاستراتيجيات المحلية التي تتبناها البلدان المعنية ذاتها . وقد شرع عدد كبير من البلدان النامية في عملية تكيف شجاعة وهذا مطلب أساسي - حتى وإن كانت تثير في بعض الاحيان مشاكل اجتماعية وسياسية . وأود هنا أن أحيي تلك البلدان على جهودها التي كثيرا ما تتطلب منها تضحيات جسيمة .

ومع ذلك فإن هذه الجهود لن تكون مجدية إلّا اذا تمت في بيئة دولية مواتية .

هناك في المقام الاول ضرورة مطلقة لتخفيف عبء الدين المفرط الذي أصبح الآن عبئا لا يطاق .

في هذا المجال الحيوي ، وبفضل النهج المنسق والبناء السائد ، أمكن بالفعل التغلب على العوامل المعوقة ، واحراز قدر من التقدم .

وقد اتخذ عدد من الدول الاعضاء في المجموعة خطوات اضافية لصالح أكثر البلدان فقرا ، وذلك بالغاء قروض المساعدة الإنمائية الرسمية . أما فرنسا فقد أعلنت من جانبها ، على لسان رئيس الجمهورية ، عن الغاء شامل للديون الناشئة عن المساعدة الإنمائية في حالة ٣٥ بلدا من بين أكثر البلدان الافريقية فقرا . وسيسري هذا التدبير اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ودون أية شروط - لا بد لي أن أؤكد ذلك هنا .

وفي الوقت ذاته هناك بلدان أخرى - ليست بالتأكيد على نفس المستوى من الفقر ولكنها مكبلة بعبء ثقيل من المديونية المصرفية - تجد نفسها مضطرة لمواجهة خيارات سياسية واقتصادية صعبة . وهذه هي بالذات الحالة في أمريكا اللاتينية حيث سيمكن حل مشكلة الدين من تعزيز الديمقراطية وتوطيد أركانها في المنطقة .

وقد شرع بلدان - هما المكسيك والفلبين - في اتخاذ هذا السبيل بنجاح .

لكن تعزيز القدرة على التصدي للمديونية لا يكفي في حد ذاته لكفالة التنمية . فمن الضروري توفير موارد جديدة ، وهذه الموارد لا بد في المقام الاول أن يكون مصدرها التبادلات التجارية . وقد بدأت المجموعة بالفعل في فتح أسواقها لمنتجات البلدان النامية . وقامت مؤخرا ، دون أن تنتظر انتهاء جولة أوروغواي ، بإدخال تحسينات كبيرة على فرص وصول المنتجات الاستوائية الى أسواقها .

وفي معرض إعادة التفاوض بشأن اتفاقية لومي ستسعى المجموعة الى زيادة تحسين ذلك الترتيب الذي ثبت بالفعل أن له مزاياه .

ومع ذلك فإن الوصول الى أسواق البلدان الصناعية لا يعد كافيا بالنسبة للاغلبية الساحقة من البلدان النامية التي تعتمد على حفنة من سلع التصدير الاساسية . وينبغي أن يبدأ الآن سريان الصندوق المشترك للسلع الاساسية . والمجموعة من جانبها تعتزم تعزيز آليتي استابكس وسيسمين لتثبيت حصائل الصادرات في اطار اتفاقية لومي .

والى جانب هذه التدابير ، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل شريانا حيويا ، وقد بدأت المجموعة فعلا في بذل جهد كبير في هذا الصدد . ومن الواضح تماما أن المساعدة التي تقدمها الدول الاعضاء مجتمعة تسير في اتجاه هدف الـ ٠,٧ في المائة منذ بداية الثمانينات .

ومع ذلك فإن التنمية الاقتصادية تتوقف في التحليل النهائي على تعبئة دولية دائمة وثابتة للقوى من أجل حماية بيئتنا .

إن ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي ، وتآكل طبقة الأوزون ، وتلوث المحيطات ومصادر المياه العذبة ، والتصحر ، كل ذلك يمثل تهديدا لكوكبنا بأسره .

والتصدي لهذا التهديد في وقت مبكر مسؤولية نتحملها جميعا .

إلاّ أن العديد من البلدان النامية لا يكون لديها دائما الموارد المالية الكافية لذلك الغرض . وسيتطلب الأمر من البلدان الصناعية أن تبذل جهدا لايجاد أشكال جديدة من التعاون والتمويل ، لأن ذلك سيجعل من الأيسر على بلدان العالم منفردة أن تعتني ببيئتها وأن تدير مواردها الطبيعية في اطار جهد مشترك . وهذا بالتأكيد لا بد أن يكون واحدا من أهم الاشكال التي يمكن أن يتخذها التضامن الدولي .

مثل هذا التضامن يكون مثاليا اذا جاء في شكل حماية الغابات المدارية أو مساعدة بنغلاديش على مكافحة عواقب الفيضانات التي لا تعد ولا تحصى أو بناء مرصد في الصحراء .

لقد بلغ الطابع الكوكبي للتهديد حدا يجعل من الضروري اجراء مفاوضات دولية لتحديد أهداف المصلحة المشتركة .

من هذا المنطلق سيكون المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، الذي يعتزم الأمين العام للأمم المتحدة عقده في ١٩٩٢ ، بمثابة نقطة تحول رئيسية . وقبل ذلك ينبغي أن يوفر مؤتمر المناخ العالمي المزمع عقده في ١٩٩٠ فرصة لاحراز تقدم ملموس بشأن مسألة أثر الدفيئة . وفي هذا الصدد تدعو المجموعة مخلصة الى ابرام اتفاق دولي بشأن التغيرات المناخية . كما تدعو الى الشروع في حوار حول التعدين في قاع المحيطات . وقد اتخذت المجموعة بالفعل ، أو أوشكت على اتخاذ ، مجموعة من القرارات ذات الاثر

المباشر ، مثل التنفيذ المبكر والمعجّل لقرارات هلسنكي المتعلقة بالتخلص من مركبات كلوريد الكربون الفلورية ، والشروع في برنامج عمل بشأن أثر الدفيئة ، والانضمام الى اتفاقية بازل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة ، وإنشاء وكالة أوروبية للبيئة ، ووضع برنامج مساعدة مخصص للغابات الاستوائية .

هذه الاجراءات ، الى جانب دعم المفاوضات الراهنة وإدماج القضايا البيئية في اطار التعاون مع البلدان النامية ، تمثل مؤشرات على التزام المجموعة المتزايد بالحفاظ على بيئة كوكبنا .

وثمة تهديدات أخرى تستدعي أيضا يقظتنا وعملنا الحاسم . فلا يمكننا بالمثل أن نظل صامتين ازاء الانتهاكات التي تتعرض لها أبسط حقوق الإنسان وحرياته الاساسية ، فهذه الانتهاكات كثيرة وما زالت قائمة للاسف في بلدان كثيرة جدا في جميع القارات .

وقد دأبت الدول الاثنتا عشرة على خوض حرب من أجل حقوق الإنسان التي تمثل الاساس الذي قامت عليه الامم المتحدة ، لان تلك الدول لا يمكنها أن تغض النظر عن الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها تلك الحقوق . وهي لا تحاول أن تسلك سلوك الناقد بل أن كفاحها بالاحرى يستوحي القيم التي قامت عليها المجموعة وجمعت بين دولها الاعضاء .

إن الاحداث التي وقعت في ميدان تيانانمن ما زالت ماثلة في أذهاننا . وقد نتساءل ما اذا كانت علاقات المجموعة الاوروبية مع بيجينغ قد تأثرت سلبيا على المدى البعيد . نأمل مخلصين ألا يكون الامر كذلك . وعلى كل فإننا سنتوخى الحذر ، على أمل أن يستجيب قادة جمهورية الصين الشعبية في نهاية المطاف للنداءات التي وجهها اليهم المجتمع الدولي قاطبة .

كما أننا نعلق أهمية كبرى على ضمان التزام الصين بالتعهدات التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بالصكوك الدستورية لهونغ كونغ .

وتود الاشنتا عشرة أن توجه نداء آخر من أجل الشعب البورمي كي تتاح له ممارسة حقه .

لقد أجريت انتخابات حرة في بنما أيضا . والاشنتا عشرة تؤيد جهود منظمة الدول الأمريكية لطرح تسوية للأزمة ؛ وتؤكد مجددا تحفظاتها بشأن النظام الجديد الذي يتولى السلطة حاليا ، والذي لا يحظى بأي شكل من أشكال المشروعية الدستورية .

انتقل الآن إلى جنوب افريقيا ، مرة أخرى ينبغي معرفة ما إذا كانت رياح التغيير التي تهب على الجنوب الافريقي بكامله سيكون لها أيضا أثر ايجابي في جنوب افريقيا . والاشنتا عشرة ، التي لا تزال تستنكر باستمرار نظام الفصل العنصري البغيض بشكل خاص ، تلاحظ البيانات التي أدلى بها زعماء جنوب افريقيا والتي تؤكد عزمهم على بدء القيام بإصلاحات . ومع هذا فإن الاشنتي عشرة تلاحظ أيضا - وتشجب - تمديد حالة الطوارئ ، واستمرار الحظر المفروض على المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وممارسة القمع والاحتجاز المستمر لعدد كبير من السجناء السياسيين ، بدءا بنيلسون مانديلا . وهي لن تتخلى عن ممارسة الضغط حتى تتحقق الأهداف المقصودة .

إن انتهاكات حقوق الإنسان هي محنة العلاقات الدولية ووباء العصر الحديث . وقد كانت الجمعية شاهدا على ظهور أكثر الصكوك القانونية امتيازا وأسمى القرارات صياغة وقبول جميع الدول لها . فكيف يمكن للمرء ألا يتكلم هنا عن مشاعر شعب يعاني وتسحق آماله فجأة في وجه قوة غاشمة واستغلال سلطة أو حتى مجرد عدم توفر التفهم لمسيرة الإنسان الشجاعة التي لا تكل صوب الحرية ؟ أود أن أحيي لجنة حقوق الإنسان ، التي تسعى بكل قوتها إلى توفير الاحترام للقيم التي تقدسها الأمم المتحدة . وهذا العام ، قدمت اللجنة مشروعين هامين إلى الجمعية ، بعد قضاء بعض السنوات في مهمة صياغتهما الصعبة . وهما مشروع البروتوكول الاختياري الثاني الذي يغطي الغاء عقوبة الاعدام ، ومشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل . ويحدوني الأمل في أن تؤدي المشاورات الأخيرة بالجمعية العامة إلى اعتماد هذين المشروعين بتوافق الآراء في هذه الدورة .

إن احترام الحرية لا يمكن فصله عن رفض الإرهاب . واللجوء إلى ممارسات الإرهاب الوحشية غير جائز مهما كانت الظروف . وينبغي أن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لجميع الإرهابيين . وهذا يعني أنه يجب على كل بلد أن يتبع اسلوبا حازما للغاية ، وأنه ينبغي أن يكون هناك رد ملموس .

ومع احتمال الإنشاء المبكر لمنطقة خاصة بالمجموعة دون حدود داخلية ، هناك تعاون متزايد بين الوكالات المسؤولة عن النظام العام في الاثنتي عشرة ، التي ترى أنه طالما كان هناك تهديد قائم فلن يكون هناك أي أساس للتخلي عن اليقظة والحذر .

إن هناك تحديا آخر للقيم الديمقراطية التي لا يمكن إغفال ذكرها : تحدي بلاء إساءة استعمال المخدرات . والاحداث المأساوية التي جرت في كولومبيا الشهر الماضي ، عندما استخدم تجار المخدرات قوتهم المميتة برهنت مرة أخرى على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وأود أن أحيي سلطات كولومبيا لشجاعتها . والمجموعة تقدم كامل تأييدها لها وللتدابير التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة . وبالاضافة إلى العمل الذي يتخذ على المستوى الإقليمي ، ترى الاثنتا عشرة أنه ينبغي البحث عن حل فعال لمشاكل المخدرات في إطار دولي يشمل البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وبلدان النقل . والاثنتا عشرة ، إذ تأخذ ذلك بعين الاعتبار ، ترى أن المحفل الصحيح لتحقيق هذا الغرض هو الامم المتحدة ـ مع لجنة المخدرات التابعة لها ، وصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ـ وأنها أسهمت في إبرام اتفاقية الامم المتحدة الجديدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي فتحت للتوقيع يوم ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

وتعلق المجموعة أهمية قصوى على العمل الذي تقوم به الامم المتحدة ويدل على ذلك اشتراكها النشط للغاية في عمليات حفظ السلام . ولهذا فإن اهتمامنا الاولي هو أن نرى فاعلية الامم المتحدة وقد تعززت ، وأن نتيقن من النتائج الاولية للإصلاحات الجارية لتحقيق ذلك الغرض .

هذه هي المرة الاولى التي يكون فيها على فرنسا ، الرئيس الحالي لمجلس المجموعة الاوروبية ، أن تتكلم بهذه الصفة أمام الجمعية العامة نيابة عن أوروبا

الاثنتي عشرة . وإنني أدرك الشرف الذي أسبغ عليّ . إن فرنسا تعتبر أن المجموعة الأوروبية انجاز عظيم للغاية مجاله هو مجالها هي ذاتها . وآمل أن ينمو كيان المجموعة بشكل أقوى عندما ينفتح بشكل متزايد على العالم . والمجموعة ، عن طريق صوتها في المنظمات الدولية ، ووجودها وعملها في مثلث الدول "troika" عندما تطرأ أمور هامة أو عاجلة ، تبعث رسالة سلم من شعوبها إلى شعوب العالم الاخرى . وقد سرني أن أتكلم باسم أوروبا .

واسمحوا لي ، في الختام ، أن أقول كلمات قليلة نيابة عن بلدي . إن الرغبة الملحّة من أجل السلام ، والتطلع إلى التقدم ، والدفاع المقدس عن القانون ، تمثل كلها بالنسبة لكل رجل وامرأة على كوكبنا القدر الكامل من الامل الذي لا يمكن لاي قوة على الارض أن تنال منه . وتلك هي أهمية الخطوات التي اتخذتها فرنسا في عام ١٩٨٩ بالاقتران مع المؤتمر الخاص بحظر الأسلحة الكيميائية ، والعمل بشأن حقوق الإنسان ، والعمل باسم لبنان ، ومؤتمر باريس المعني بكمبوديا . وذلك هو السبب في أن فرنسا قد اختارت بحزم ، في أسرة الأمم ، أن تدعم أكثر الشعوب فقرا وأقلها حبوة .

وعلى عتبة عام ٢٠٠٠ ، نواجه أنواعا جديدة من الكفاح ونشارك فيها . فلنخوضها دون الحوم حول الموضوع أو طرح أسئلة عقيمة . وسوف تحكم الاجيال المقبلة علينا بالاسلوب الذي واجهنا به تحديات الحاضر الكبرى ، مثل التهديد الذي تتعرض له البيئة ، والفقر المدقع الذي يواجهه ملايين البشر ، وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته . والكلمة الاساسية لمواجهة هذه المشاكل جميعا هي هذا التضامن . ويحدو فرنسا أمل وطيد بأن تتحد الاصوات من هذا المحفل المهيب لتشارك المجتمع الدولي في إعطاء دفعة جديدة في كل مكان للحوار وللتنمية والسلام .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠